# استطلاع عن العنف الرقمي ضد المرأة في لبنان

أبريل ٢٠٢٣

د. لبنى محمد

Federal Foreign Office
secdev.foundation
DIGITAL arabia network

# استطلاع عن العنف الرقمي ضد المرأة في لبنان

## ملخص


تشير الأبحاث المحدودة المتوفرة حالياً حول العنف الرقمي في لبنان[1] إلى إن النساء والفتيات عن أكثر عرضة للعنف الرقمي من الرجال، والمقصود بالعنف الرقمي هو العنف المعتمد على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات - كالهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وألعاب الكمبيوتر والرسائل النصية والبريد الإلكتروني، إلخ، وعلى الرغم من انتشار هذه الظاهرة، لم يتم دراسة أبعاد وأضرار العنف الرقمي ضد المرأة عليها وعلى المجتمع وذلك للوصول لحلول محتملة وفعالة للحد من انتشاره.

ولذلك، تهدف هذه الدراسة من خلال الاستطلاعات والمقابلات والخرائط التجريبية للبيانات الرقمية من تويتر التحقيق في طبيعة وحيثيات حالات العنف الرقمي في لبنان ورد فعل النساء تجاه ما يتعرضن له من المضايقات والتهديدات، وأشكال متنوعة من الهجوموالاستغلال والتنمر والملاحقات والابتزاز باستخدام الصور أوالبيانات أو الحسابات المسروقة... إلخ وذلك بسبب جنسهن خلال أنشطتهن على الانترنت.

تظهر النتائج أن العنف الرقمي الذي تتعرض له اللبنانيات يتناسب مع نشاطهن الاجتماعي أوالسياسي. هذا النوع من العنف ضد المرأة يتجذر في الثقافة الأبوية القائمة على الهيمنة الجنسانية. وتتفاقم هذه الحالة بسبب الأزمات السياسية والمالية وانعدام الثقة في نظام قانوني يهيمن عليه الفكر الذكوري وتؤثر فيهاالأحزاب الدينية أو في عدالة تنفيذ القوانين، وتوصي الدراسة باتباع منهج متكامل لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، من خلال المؤسسات التعليمية الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمنافذ الإعلامية لتعزيز ثقافة السلامة الإلكترونية، بالتعاون مع صانعي السياسات في لبنان وإدارات منصات التواصل الاجتماعي لإقرار قوانين صارمة وتدابير مناسبة لحماية النساء والفتيات من العنف الرقمي.



د. لبنى محمد، - دكتوراة في دراسات النوع الاجتماعي واللغويات الاجتماعية وتحليل الخطاب، أستاذ مساعد بجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل.


1. Violence Against Women in the Online Space: Insights from Multi-Country Research in the Arab States | Publications | UN Women – Arab States. (2022). Published by the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) [Accessed Jan 29, 2023]

# ملخص تنفيذي

يعرف العنف على أنه ممارسة القوة أو السيطرة لانتهاك حدود أو حقوق إنسان آخر مما يؤدي إلى إلحاق الضرر به ويمكن ان يكون ذلك بسبب نوع الجنس، بحيث يستهدف جنساً معيناً باعتباره الجنس الأضعف لممارسة التمييز النوعي ضدهم سياسياً وقانونياً وثقافياً، وما إلى ذلك.

يتناول هذا البحث العنف ضد المرأة والذي يحدث بصور متعددة وفق الأدوات المتاحة في السياق سواءً في العالم الافتراضي عبر الانترنت أو العالم الواقعي خارج الانترنت.

يؤكد هذا البحث نتائج التقارير القليلة المتوفرة في الساحة البحثية عن لبنان والتي تشير إلى تزايد ملحوظ في استخدام التكنولوجيا للتعرض للنساء، لذلك تركز هذه الدراسة على تشخيص المواقف القانونية والاجتماعية والتقنية الحالية المحيطة بحالات العنف الرقمي ضد المرأة في العالم الافتراضي اللبناني، وتداعيات ذلك على الضحايا، وذلك بهدف زيادة الوعي بهذه الظاهرة، كما تتضمن الدراسة الاقتراحات والتوصيات لتحقيق مجال رقمي أكثر أمانًا، ومناسباً للجميع، ولا سيما للفئات المستضعفة. علاوة على ذلك، استهدفت الدراسة فهم جوهر المشكلة من خلال وجهات نظر النساء أنفسهن بسؤالهن مباشرة من خلال استبانة تم توزيعها إلكترونياً تشمل أسئلة مغلقة ومفتوحة واستجاب لها 22 امرأة، ثم تم دعم وتفصيل نتائج الاستبيانات بتوفير بعد آخر لقضايا العنف الرقمي من خلال 8 مقابلات نوعية مع متخصصين في توفير الدعم بلبنان من مجتمعات مدنية أو دعم تكنولوجي أو قانوني، 6 منهم نساء ناشطات في لبنان وناشطين رجال، أحدهما محامٍ والآخر منسق لمنصة رقمية يعمل مع منظمة 'كفى' ولقلة عدد المستجيبات للاستبيان، تم استخدام الدلالات البيانية المستخرجة من لتحليل شبكة المشاركين في الهجوم الموجه ضد سبع ناشطات سياسيات معروفات في لبنان على المنصة وذلك لمعرفة الخطاب المفضل المستخدم في الهجمات الرقمية عليهن بمقارنة تواتر المصطلحات الجنسية الصريحة والمسيئة، مقارنة بعبارات هجومية تمييزية لكنها غير فاضحة، وقد ساعدت منهجية البحث ثلاثية الأنماط في سبر أغوار الظاهرة الرقمية الاجتماعية المطروحة في الدراسة بالإضافة للأسباب المؤدية لوجودها وتفاقم انتشارها.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج التقارير القليلة المتوفرة في الساحة عن العنف الرقمي في لبنان وتشير إلى أن اللبنانيات يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف عبر الإنترنت، لا سيما اللواتي يعبرن عن آرائهن بشكل علني وينخرطن في نشاط اجتماعي أو سياسي. يقود هذه الظاهرة ويدعمها نظام أبوي عميق الجذور لا يملي فقط توقعاته على النساء، بل يمليأيضًا المصطلحات والتكتيكات المستخدمة في التنمر عليهن. ويزداد هذا الوضع سوءًا بسبب الأزمات السياسية والمالية وانعدام الثقة لدى النساءفي نظام عادل ينصفهن بسبب الهيمنة الذكورية والحزبية الدينية المسيطرة والتباين الملاحظ في تنفيذ القوانين.

علماً بأن معظم النساء في لبنان يستخدمنأجهزة شخصية للانخراط في منصات التواصل الاجتماعي وخاصة تطبيق واتساب، وفيسبوك وانستجرام مع التنويه الى ان فيسبوك ونظام المراسلة الخاص به (الماسنجر) متبوعًا بـ انستجرام يمثلون أعلى المنصات في عدد حالات العنف الرقمي ضد المرأة مما يُحمّل شركة (META) التي تدير هذه المنصات بعض من المسئولية.

تخلص الدراسة إلى أن الأنواعالأكثر شيوعًا من العنف الرقمي ضد المرأة في لبنان هيإرسال الرسائل الجنسية، يليه التلاعب العاطفي والمكالمات والرسائل المتكررة غير المرغوب فيها، ثم الإساءة اللفظية والتنمر، وتبين ان نصف النساء اللائي تعرضن للعنف الرقمي في الدراسة تعرضن للمطاردة أو التعقب عبر الإنترنت، وأكثر من ثلثهن تلقين ملفات أو روابط ملغومة بفيروسات أو برامج تتبع الكترونية وأكدت نتائج المقابلات انتشار الإساءات اللفظية، وبالأخص ضد النساء اللواتي يعبرن عن آرائهن، مما يضع الناشطات الاجتماعيات والسياسيات تحت الأضواء كالأكثر تعرضاً للعنف الرقمي.

تؤكد نتائج دراسة الحالة باستخدام بيانات تويتر الخاصة بالهجمات المرصودة على سبعة من اللبنانيات المعروفات بنشاطهن السياسي مع التركيز على شبكة المهاجمين للعينة الأكبر حجماً أن الهجمات بشكل عام وُجّهت اليهن رداً على آرائهن السياسية، أوالتعليقات التي أدلين بها عبر الإنترنت أو على وسائل الإعلام الرئيسية، وتُظهر البيانات أن معظم المهاجمين استخدموا الإهانات ذات طابع جنسي مسيء وأن بعضهم

استخدم اسمه الصريح ويظهر من بين المسيئين للعينة شخصيات عامة ذات حسابات متحقق منها من قبل تويتر مما يشير لشعورهم بالأمان من العقوبة.

الجرائم المشار اليها تحدث في الغالب في الرسائل الخاصة على منصات التواصل الاجتماعي حيث ذكرت نصف النساء في الاستطلاع أن مرتكبيها معروفون لديهن وقليلاً يكون العنف صادراً من الأقارب. ثلاثة أرباع المعتدى عليهن أشرن الى ان المعتدين كانوا من الذكور، والنسبة المتبقية أكد أغلبها ان المعتدين كانوا من الجنسين، كذلك أكدت مقابلات بهذا الخصوص حقيقة ان أغلب المعتدين كانوا من الرجال.

أجمعت المشاركات على أن حالات العنف الرقمي التي تعرضن لها كانت قائمة على النوع الاجتماعي من حيث الدافع والأسلوب، وتعكس هذه البيئة الرقمية العدائية بوضوح نظامًا أبويًا حيث لا يزال الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة قيد العمل والمراجعة، وما تزال المجتمعات الأبوية تزخربصور جندرية نمطية وديناميكية قوة غير متكافئة بين الجنسين ولاتزال تنظر للمرأة كسلعة محتكرة للرجل يحق له التلاعب بها واستغلالها من أجل السيطرة عليها.

يتواجد النساء الآن في كل مكان، وعلى الانترنت ما يعني انهن أصبح نفي متناول المعتدين والمتحرشين ايضاً خاصة وأن كثيراً منهن غير ملمّات بالقانون أو المهارات التقنية ولذا فرد فعلهن الأكثر شيوعاً على أي أذى رقمي هو تجاهل التعدي و/أو منع المتعدي من التواصل معهن (عمل بلوك) و/أو مواجهته مباشرة. ولكن على حسب درجة خطورة العنف الرقمي الحاصل ضد المرأة، تتطلب بعض صور الاعتداءات ردود افعالٍ أكثر تنوعًا، على سبيل المثال، التهديدات الجسدية أو ضد الأهل والعائلة استلزمت لخطورتها ردود أفعال متنوعة أكثر شدة من الضحية حسب نتائج الاستبيانات مدعومة بآراء المختصين في المقابلات. ويعتمد هذا أيضاًعلى ما إذا كان الجاني معروفاً للضحية أم لا، حيث تعرقل صلة القرابة والمشاعر في العلاقة في كثير من الأحيان اتخاذ خطوات جادة للإبلاغ عن عمليات الاعتداء والتحرش.

وفقاً للدراسة، كانت البلاغات الرسمية عن عمليات الاعتداء والتحرش نادرة ، كذلك لم تكن نتائج تقديم البلاغات للمنصة بالنسبة للعديد من النساء مرضية بشكل عام ، أفادت النساء بأنهن أصبحن أكثر حذرًا عند استخدام شبكات التواصل الاجتماعية، أصبحن يملن للعزلة، او يتعرضن للكثير من الضغط واللوم من العائلة. ونتيجة لذلك، بات غالبية النساء يشعرن بانعدام الدعم لهن لمواجهة هذا العنف، وفقدن الثقة في المنصات الهادفة للربح، أو الجهات الحكومية التي يهيمن عليها الذكور، وبتن جميعًا يتمنين مزيداً من آليات الحماية لمنع استمرار تزايد العنف والتحرش الرقمي ضدهن.

علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن العنف الرقمي ضد المرأة بات غير مقتصر على مجال الإنترنت فقط، بل خرج منه إلى الواقع غير متصلبالانترنت، والعكس صحيح، مما رفع من أهمية تنبيه النساء لضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أنفسهن والإبلاغ عن أي تجاوزات على الفور.

أُختتمت الدراسة بتسليط الضوء على الجهود والتوصيات الحالية للنساء والفتيات وأسرهن، والمؤسسات التعليمية الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام ، لتعزيز ثقافة الأمن السيبراني، وكذلك، بنداء الى صانعي السياسات في لبنان وفي إداراتمنصات التواصل الاجتماعي لاتخاذ خطوات جادة نحو حماية النساء والفتيات ومنع جميع أنواع التهديدات السيبرانية.

للتخفيف من تأثير الأزمة الحالية المستمرة على النساء بهذا الخصوص، ومنع المزيد من الاضرار بحرياتهن، خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات العامة لمعالجة مشكلة العنف الرقمي ضد النساء في لبنان كما يلي:

1. سنّ تشريعات وإصلاحات قانونية مدعّمة ببيانات مستمدة من واقع المرأة في لبنان تشمل نظام أحوال شخصية موحد للنساء في البلاد وتجريم تعنيف النساء عبر الانترنت بأي شكل مما قد يساعد في كسب ثقة النساء بالنظام مجدداً.
2. رعاية وإطلاقحملات لتوعية المجتمع بالقوانين والحقوق النسوية، وبآلياتالابلاغ الرسمية وغير الرسمية المتاحة، وأنظمة الدعم الفني والنفسي والاجتماعي القانونية المجانية المقدمة للجميع وخصوصاً النساء من قبل منظمات المجتمع المدني النسوية،
3. توفير مزيد من الدعم المادي واللوجستي من الحكومة للمنظمات المجتمعية المدنية النسوية ليوصلوا دعمهم لأكبر عدد من النساء اللاتي يحتجنه في لبنان وتزويدهن باستراتيجيات واضحة لتحقيق أمنهن السيبراني وصد العنف الرقمي من الحدوث أو التعامل معه بطريقة مثلى في حال حدوثه.
4. تحتاج قوى الأمن الداخلي ومراكز الشرطة توظيف العنصر النسائي ليتمكن من التواصل والتعاطف المطلوب لضحايا العنف من النساء.
5. التعاون بين السلطات وشركات الاتصالات في مراقبة الاتصال بالأنترنت للتعرف على مسيئي استخدام الخدمات للوصول لهم ومحاكمتهم حتى لا يأمنوا العقوبة في حال تسببوا بالعنف الرقمي ضد الغير بغض النظر عن الجنس والجنسية.
6. على إدارات منصات التواصل الاجتماعية الاستجابة بشكل جاد لشكاوى العنف الرقمي على منصاتهم بالتعاون مع السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وعليهم العمل على اجراءاتهم الوقائية والحمائية بخلاف أداة التبليغ لتوفير بيئة داعمة مناسبة لسياق كل بلد يتم استخدام المنصة فيه من قبل سكانها. قد يشمل هذا مثلاً استخدام الذكاء الصناعي للكشف التلقائي عن العنف وللرد التلقائي ضد مرتكبي العنف كذلك.

## مقدمة

العنف هو عمل عدواني ينتهك حدود شخص آخر أو حقوقه[2] ويشمل ذلك حقه في الأمان والحرية والكرامة والشعور بالاستقلالية والمساواة، مما قد يؤدي إلى ضرر عقلي أو جسدي أو مالي أو جنسي أو نفسي.[3] عندما يتركز هذا العنف على الأفراد بسبب نوعهم جنسهم فإنه يطلق عليه "العنف القائم على النوع الاجتماعي"[4] أو "العنف ضد المرأة."

تعتبر اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي[5] جميع أعمال العنف ضد المرأة "شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة."

مازال التمييز ضد المرأة في لبنان مستمراً، على الرغم من التاريخ الطويل للنضال النسوي. ففي عام 2021، احتلت لبنان المرتبة 132 من أصل 170 دولة على مؤشر[6] المرأة والسلام والأمن مقارنة بالمرتبة 119 من بين 156 دولة بدرجة 0.664 في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2022. وبلغت نسبة التوظيف إلى السكان في عام 2022 لـ15٪ للإناث مقابل 47.4% للذكور وكان معدل البطالة 32.7% للإناث، مقابل .428% للذكور.[7] بناءاً على هذه الأرقام تزداد نسبة اعتماد النساء على الذكور داخل الأسرة، وترتفع الضغوط المالية على أزواجهن أو آبائهن. بالإضافة إلى ذلك، دفعت الأزمة المالية الأخيرة وتصاعد استخدام الانترنت والتكنولوجيا خلال فترة اغلاقات كوفيد19 المزيد من النساء إلى الإنترنت لزيادة مواردهن، أو للبحث عن وظائف عبر الإنترنت أو خارجه، لكسب لقمة العيش. وهذا يعني أن النساء في لبنان بتن أكثر عرضة لمشاعر عدم المساواة، ويتعرضن لمخاطر أكبر باعتبار الظروف الاقتصادية الحالية في لبنان.

وهنا ينبغي ذكر السياق المحيط بوضع المرأة القانوني لفهم التمييز والعنف ضد المرأة. مازالت تعاني النساء في لبنان من قانون مدني غير موحد لقضايا الأحوال الشخصية حيث يوجد 15 قانوناً مبينة على أساس الدين، ما ينعكس على كل ما يتعلق بزواج الأطفال أو الطلاق أو حضانة الأطفال أو الميراث أو حقوق الملكية. كذلك، لا يمكن للمرأة اللبنانية - ما لم تكن أم عازبة -نقل جنسيتها إلى أطفالها أو لزوجها الأجنبي مثل نظيرها الذكر. ومن المفارقات انه حين أنشأت الحكومة اللبنانية وزارة شؤون المرأة في عام 2016، كلفت رجلاً بمسؤولية تلك الوزارة، ولم يحكم الدولة امرأة قط، بل ان 97٪ من أعضاء البرلمان هم من الذكور.

في عام 2014 تم إدخال التعريف الرسمي للعنف الأسري في الدستور الجنائي وأصدر البرلمان اللبناني قانونًا للعنف الأسري تضمن إجراءات الحماية مثل الأوامر التقييدية ضد المعنف وإصلاحات المحاكم. ثم تم تعديل هذا القانون في عام 2020 ليشمل في نطاقه العنف المتعلق بالزواج والطلاق؛ ومع ذلك لا تزال المرأة اللبنانية معرضة لخطر الاغتصاب الزوجي، الذي لا تجرمه السلطات الدينية. أما بالنسبة لزواج الأطفال فقد التزمت الدولة بالقضاء عليه بحلول عام 2030، حتى بين اللاجئين السوريين والفلسطينيين، وفي عام 2020 أقر البرلمان قانونًا (2020/205) لتجريم التحرش الجنسي.

وفقًا للتقرير العالمي بشأن لبنان 2022 ، فشلت هذه القوانين في تلبية المعايير الدولية لأنها لم تتناول التحرش في العمل ولم تحقق المساواة للمرأة مع استمرار قوانين الأحوال الشخصية التمييزية.[8] يسلط التقرير الضوء على أن قوانين العمل مثل الحد الأدنى للأجور وحدود ساعات العمل أو أجر العمل الإضافي في لبنان تستثني ما يقدر بـ 250 ألف عاملة منزلية مهاجرة، معظمهن من أفريقيا، أو جنوب شرق آسيا، ويدير نظام الكفالة قانون الإقامة الخاص بهن - الذي يضعهن تحت سيطرة أرباب العمل، وبسبب هذا الحد الأدنى من المساءلة تم الابلاغ في عام 2020 عن الكثير من حالات اعتداء لفظي وجسدي وجنسي ونوقشت القضية من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) ووزارة العمل. ومع ذلك، لم يتم تقديم أي اقتراحات تشريعية لتغيير القوانين ومعالجة الوضع.

إذا كان العنف ضد المرأة انعكاساً لتطبيع أدوار وتوقعات جندرية اجتماعية غير متكافئة من الجنسين، فعندما حصل التطور في العالم الرقمي من إتاحة الانترنت للجميع وتنوع وسائل التواصل الاجتماعية، انتقل هذا العنف ضد المرأة إليهم بصور وأساليب متعددة، وظهر ما يسمى بالعنف الرقمي ضد المرأة.

2. Rao., M. (2008). Law relating to women and children, 2nd edition.
3. Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence, 11 May 2011, available at: http://www.refworld.org/docid/4ddb74f72.html [accessed 1 March 2016]
4. Bloom, S. (2008). Violence against Women and Girls: A Compendium of Monitoring and Evaluation Indicators, page, 14.
5. Available at: http://www.refworld.org/docid/4ddb74f72.html [accessed 1 March 2016]
6. Georgetown Institute for Women, Peace and Security and Peace Research Institute Oslo. (2021). Women, Peace, and Security Index 2021/22: Tracking sustainable peace through inclusion, justice, and security for women. Washington, DC: Lebanon - GIWPS (georgetown.edu)
7. World Economic Forum. (2022). Chapter 1: Benchmarking gender gaps in 2022 - Global Gender Gap Report 2022 | World Economic Forum (weforum.org) [Accessed December 21, 2022]
8. Fe-Male Launches “Screens Do Not Protect” National Campaign | Fe-Male [Accessed January 5, 2023]

على الرغم من أن الفضاء الرقمي الآمن هو حق إنساني لمستخدمي جميع أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أصبحت الأعمال العدوانية الموجهة ضد النساء عبر الإنترنت مصدر قلق عالمي مؤخراً، فهذه الأفعال قد يرتكبها بشر (مستخدمين آخرين أو قراصنة)، أو روبوتات، وقد تُستخدم فيها برامج ضارة أو فيروسات بسبب عدم إلمام المستخدمين بكيفية الحفاظ على أمانهم وأمان بياناتهم عبر الإنترنت، فيعرضون نفسهم للأذى عن طريق النقر فوق الروابط أو الصور المشبوهة مثلاً أو الدخول على مواقع شبكية أو مستندات غير آمنة، أو الوثوق بشبكات الإنترنت اللاسلكية العامة غير الآمنة.

تُظهر البيانات المستمدة من التقارير والمناقشات المستمرة أن المضايقات والتهديدات والاستغلال والإيذاء والتنمر والمطاردة وسرقة البيانات والهويات كلها أفعال تحدث بالفعل عبر الانترنت، وتنعكس بالضرر على المستهدفين بتأثيرات ضارة، على صحته الجسدية أوالعقلية أو النفسية، أو المالية، كما لو كانت تحدث في الواقع الحقيقي.

تُعرِّف منظمة الأمم المتحدة للمرأة (UNWomen)[9] العنف الرقمي ضد المرأة بأنه "أي عمل من أعمال العنف يُرتكب أو يتفاقم باستخدام أي من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهواتف المحمولة، الإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي، ألعاب الكمبيوتر، الرسائل النصية، البريد الإلكتروني، إلخ) ضد المرأة لأنها امرأة،" بما في ذلك التنمر عبر الإنترنت، ونشر المعلومات الخاصة، والرسائل الجنسية الغير مرغوب فيها.

لفهم هذه الظاهرة السيبرانية الاجتماعية في لبنان بشكل كامل، يحتاج المرء إلى فهم تفاصيل عن استخدام الإنترنت في لبنان أيضاً. وفقًا للتقرير الرقمي (Digital Report, 2022) عن لبنان، يبلغ عدد السكان 6 مليون وسبعمائة وثلاثين الف نسمة،[10] ويشكل مستخدمو الإنترنت منهم حوالي 6 مليون ومائة الف مستخدم، أي 89.3٪، منهم 46.57٪ من النساء. كذلك ثبت ان مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في لبنان يفضلون مشاركة محتواهم على منصة فيس بوك 86.09٪ على المنصات الأخرى مثل يوتيوب أو تويتر أو انستجرام. لا تختلف نسبة المستخدمين اللبنانيين من الذكور والإناث على فيسبوك ويوتيوب وإنستغرام بشكل كبير. ومن الملاحظ أن مستخدمات فيسبوك يتفاعلن أكثر مع المنشورات (عن طريق النقر أو الإعجاب أو إعادة النشر أو التعليق) مقارنة بالمستخدمين الذكور. نظرًا لأن العنف ضد المرأة ظاهرة جديدة نسبيًا، فقد نشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWomen)[11] عام 2022 تقريراً شاملاً لفهم العنف الرقمي ضد المرأة في ثماني دول عربية، وهي العراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس واليمن، وشارك في الدراسة ما يقرب من اثنى عشر الف مشارك، بلغت فيها نسبة النساء اللواتي أبلغن عن تعرضهن للعنف الرقمي وأبلغن عنه العام الماضي 60٪، ولم يتم ايضاح نسبة الذكور الذين قد يكونوا قد عانوا من ذلك العنف ايضاً، ولكن تركز الدراسة على ذكر أن 27٪ من الرجال بشكل عام اعترفوا بارتكاب العنف الرقمي ضد المرأة. يظهر هذا البحث تصاعداً في حالات العنف ضد المرأة حيث أنه مقارنة بالنسبة الإجمالية للنساء اللاتي أبلغن عن تعرضهن للعنف، أكدت 44٪ منهن انتقال هذا العنف أيضاً من العالم الافتراضي الى العالم الحقيقي بالتزامن مع انتشار مرض كوفيد ١٩ في عام 2020، مقارنة بـ 15٪ فقط في أوقات أخرى. الشكل الأكثر شيوعًا للعنف ضد المرأة تمثل في ارسال الصور أو النصوص الجنسية المرفوضة، كما أشار 60٪ من الضحايا إلى أن المعتدي كان شخصاً لا يعرفونه. وكانت منصة التواصل الاجتماعي حيث تم ارتكاب معظم العنف الرقمي ضد المرأة هي فيس بوك بنسبة (43٪) وبدرجة أقل من خلال انستجرام (16٪).

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة المشار اليها الى أن الناشطات غالبًا ما يتم استهدافهن في الهجمات الرقمية وأن نسبة 35٪ ممن تعرضن للعنف الرقمي انتقل جزء منه إلى خارج العالم الافتراضي، بينما ذكر 6٪ منهن انقاله الكامل لواقعهن المباشر. كذلك ذكر العديد من النساء العاديات أنهن تعرضن للهجوم دون سبب واضح وكنتيجة لذلك، كان لحوادث العنف ضد المرأة تداعيات وخيمة على النساء عقليًا وجسديًا، وخصوصاً عندما يتخطى الأذى الواقع الافتراضي للواقع.

وقد أدى التصور بأن مجرد وجود المرأة على الإنترنت وتعبيرها عن صوتها هو تحدٍ لسلطة الذكور إلى تضييق مساحة النساء على الإنترنت، واجبارهن على تجاهل حوادث العنف الرقمي، ما لم تكن خطيرة، و/أو تغيير سلوكهن على الإنترنت.

9. World Report 2022: Lebanon, Human Rights Watch: World Report 2022: Lebanon | Human Rights Watch (hrw.org)
10. Frequently asked questions: Types of violence against women and girls | UN Women – Headquarters. [Accessed Jan 24, 2023]
11. Digital 2022: Lebanon — DataReportal – Global Digital Insights, February 2022. [Accessed Jan 20, 2023]

في لبنان، يظهر التقرير أن 35.2٪ من النساء عانين من العنف الرقمي مرة واحدة على الأقل، ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن 25٪ من الرجال اعترفوا باقترافهم هذا العنف.

أشارت هذه الدراسة أيضاً الى نظرة اللبنانيين للعنف الرقمي، حيث يعتقد 43٪ من الرجال و41٪ من النساء أن العنف الرقمي لايُعتبرجريمة خطيرة، ويعتقد 62٪ من الرجال و69٪ من النساء أن النساء أكثر تعرضًا للعنف عبر الإنترنت من الرجال. فيما يتصور حوالي 37٪ من الرجال و35٪ من النساء بأنه يكفي أن توفر منصات الإنترنت سياسات أفضل لمكافحة هذا العنف، لكن 27٪ من الرجال و30٪ من النساء يعتقدون أن ابلاغ الشرطة بالعنف الحاصل أمر مطلوب.

من بين من استطلعت تلك الدراسة من لبنان، يعيش 4٪ فقط في مخيمات اللاجئين، ويمثل النساء نصف العينة بشكل عام. وبحسب هذا التقرير، تضمن قانون التحرش (2020/205) الذي اقرته لبنان تجريم التحرش الجنسي عن طريق أي "وسيلة إلكترونية/رقمية"، وذكر أن من الجهود الموجهة لمكافحة العنف الرقمي تخصيص خط رقمي حكومي لتقي الشكاوي، وتوفير منظمات المجتمع المدني مثل منظمة "كفى" لآليات للإبلاغ والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للضحايا. ولهذا، ولتوضيح معنى وسياق هذه الارقام ودلالاتها تم تدارس بعض نتائج هذا البحث مع عدد من الجمعيات المهتمة بذلك الملف.

في مقابلة مع المنصة الرقمية النسوية "شريكة ولكن" التي توثق أخبار وإنجازات النساء والفتيات في كل الدول الناطقة بالعربية ، توضح الناشطة النسوية رؤى دندشي[12] التحديات التي تواجهها الناشطات في خضم الأزمات المالية المتفاقمة في لبنان، بما في ذلك الشوارع غير الآمنة والتضخم."نحن نفضل العمل من المنزل للحفاظ على سلامتنا" وتضيف أن فالناشطات يجدن صعوبة في التنقل لحضور الاجتماعات أو التجمعات أو الأنشطة بسبب أسعار سيارات الأجرة.

وتؤكد أن "السلامة الرقمية تكاد تكون معدومة، وعندما نعبر عن آرائنا نتعرض للتنمر والتهديد والهجوم.. وحينها نشعر بالخوف، وبالتالي، لا يمكننا أن نكون منتجين مثلما هو الحال حين نشعر بالأمان في مجتمع يسمعنا ويقبل أفكارنا.. الخدمات القانونية وخدمات الاتصال تدهورت بشدة بعد انفجار آب (أغسطس) (2020)، مما أثر علينا كناشطات نعمل عن بُعد."

وبحسب معطيات تم الحصول عليها من مديرية قوى الأمن الداخلي في لبنان من قبل موقع "فيميل-Fe-Male"، وهي جمعية نسوية لبنانية نشطة في مكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، فإن هناك أكثر من 100 حالة يتم الإبلاغ عنها شهرياً من قبل نسوة وفتيات تعرضن لأشكال مختلفة من العنف الرقمي، مثل المضايقة وتشويه السمعة، والابتزاز الجنسي، والتهديدات بالتشهير، والإهانة، وسرقة الهوية الإلكترونية ، بما في ذلك حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني وغير ذلك. كما أفادت قوى الأمن الداخلي اللبناني ارتفاع معدل وقوع جميع الجرائم الاليكترونية الموجهة ضد النساء والفتيات بنسبة 184٪ في جميع الجرائم الإلكترونية، وخاصة بعد الإغلاق العام بسبب كوفيد 19، وتسجيل 43 شكوى في الفترة من 20 كانون الأول (ديسمبر) 2019 إلى 20 شباط (فبراير) 2020، وكذلك تسجيل 122شكوى من 21 شباط 2020 إلى 21 نيسان (أبريل) 2020. كانت تداعيات هذا العنف الرقمي على حياة النساء والفتيات كارثية، لدرجة أن فتاتين انتحرتا بعد تعرضهما للابتزاز، وحاولت فتاة أخرى الانتحار. وفي 2019 وحدها[13] تزايدت العدائية الرقمية ضد النساء بعد أزمة كوفيد 19 العالمية وارتفعت محاولات الانتحار لتعكس ارتفاعاً موازياً في العنف ضد النساء على أرض الواقع،[14] وتقول حياة مرشاد، وهي شريكة في إدارة منظمة Fe-Male ، أن الوباء دفع الناس بسرعة إلى المنصات الرقمية العديدة لمتابعة حياتهم المهنية والشخصية، مما عرض النساء بشكل أكبر للعنف المتزايد والمتنوع عبر الانترنت. ومع ذلك من الجيد اعتبار الانترنت أيضاً منصة لزيادة الوعي بالعنف ضد المرأة، وتسهيل وصولها للمشاركة في المجال العام، وللإبلاغ أيضاً.

12. Violence Against Women in the Online Space: Insights from Multi-Country Research in the Arab States | Publications | UN Women – Arab States. (2022). Published by the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) [Accessed Jan 29, 2023]
13. Fe-Male Launches “Screens Do Not Protect” National Campaign | Fe-Male [Accessed January 5, 2023]
14. El Kaakour. H. 2020. Pursuing Equality in Rights and Representation: Women’s Experiences Running for Parliament in Lebanon’s 2018 Elections. UN Women. Available at: https://arabstates.unwomen.org /en/digital-library/publications/2020/02/pursuing-equality-in-representationin-lebanon-2018-elections, Page 21[Accessed November 19, 2022]

أما بالنسبة لأوضاع اللاجئين ، فهناك 900 ألف لاجئ سوري مسجل وحوالي 500 ألف غير مسجل، بالإضافة إلى 174 ألف لاجئ فلسطيني يعيشون في المخيمات، ويواجهون صعوبات في العمل والتعليم والخدمات الصحية، وحيازة الممتلكات، وتعاني النساء في مخيمات اللاجئين من العنف والعنف الرقمي[15] مثل النساء في الأماكن الأخرى، لكن ظروفهن تجعلهن أكثر ضعفاً وتضرراً في مواجهة هذا العنف، على سبيل المثال، اعتبرت لجنة الإنقاذ الدولية أن العنف ضد المرأة هو أحد المشكلات الرئيسية الثلاث التي تواجهها اللاجئات السوريات بالإضافة إلى الاستغلال الجنسي والتحرش والزواج المبكر. وغالبًا ما يرتبط هذا بنقص الخصوصية والأماكن الآمنة للنساء في مخيمات اللاجئين المكتظة، وهذا بحد ذاته شكل من أشكال العنف، وغالبًا ما تزداد المضايقات إذا ما طلبت النساء المساعدة، لا سيما أن المعتدين غالبًا ما يكونون من الأقارب أو من المقيمين داخل نفس المخيمات أو خارجها، سواء أكانوا لبنانيين أم سوريين.

يبدو أن المخيمات التي يسيطر عليها بالكامل النظام الأبوي وهياكل تعكس السلطة الذكورية تدفع العديد من اللاجئات إلى الفرار من المخيمات،[16] مما يعرضهن لمزيد من المخاطر. لذلك تهتم العديد من المنظمات الدولية، مثل مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)،[17] بأوضاع اللاجئين في المخيمات في جميع أنحاء العالم بما في ذلك لبنان. هناك أيضًا منظمات وطنية، مثل "النساء الآن"[18] و "جمعية نجدة"[19] التي تعمل مع ولصالح اللاجئات السوريات والفلسطينيات، بهذا الترتيب، بسبب تهميشهن وضعفهن بالنظر إلى ظروفهن المعيشية.

بناءاً على ما سبق، من الممكن توقع تزايد العنف ضد المرأة بشكل عام، والرقمي بشكل خاص في مخيمات اللاجئين، وبالتالي من الضروري بذل الجهود بشتى السبل لمكافحة العنف الرقمي٠ من أجل ذلك، وبالتعاون مع جمعية المساعدة الشعبية النرويجية، دشنت جمعية "نجدة" خطاً ساخناً آمناً[20] في العديد من مخيمات اللاجئين بهدف تمكين النساء من المشاركة السياسية، معتمدة على فهم عام بأنه كلما زاد ظهور المرأة في الشأن العام، كلما زاد العنف الموجه لها. وفي عام 2022 دُشّن مشروع "المرأة تستطيع فعل ذلك"[21] لتمكين النساء من المشاركة في المجال العام. كما أطلقت الجمعية هاشتاغ "شفتك_كشفتك" للفت الانتباه إلى حالات العنف الرقمي ضد اللاجئات عبر الإنترنت وتوثيقها، وذلك لتمكينهن من الدفاع عن أنفسهن وإرشادهن لما يجب عليهن فعله في مواجهة هذا العنف.

تُعتبر الناشطات السياسيات في لبنان "أهدافًا سهلة"، حيث يتعرضن للتحرش الجنسي والكراهية في كل مكان، لدرجة أصبح هناك نظرة عامة بأنه نتيجة طبيعية لنشاطهن ويدعوهن الكثيرين إلى تقبل هذه التصرفات والتكيف معها ومنح اهتمام أكبر لحقوق المرأة والطفل. فقد تم توثيق تجارب العنف ضد المرأة في البرلمان في انتخابات 2018، حيث أظهرت النتائج أن 78٪ من المرشحات أو الوزيرات قد تعرضن لأحد أشكال العنف، مثل الاضرار بالممتلكات أو التشهير، أو السخرية، وان ذلك قد تم ارتكابه في الغالب بنسبة 60٪ عبر الإنترنت على منصات التواصل الاجتماعي. ويركز تقرير آخر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2022 على تجارب عدد من السياسيات اللواتي أطلق خصومهن ضدهن حملات هجومية رقمية ذات طابع جنسي أو تمييزي جندري.[22] كانت هذه الهجمات عنيفة لدرجة أن المضايقات والترهيب طالت عائلاتهن أيضاً، ما يثبت استمرارية انتشار العنف بين العالمين الافتراضي والواقعي في حين يعتقد الكثير منهن أن مثل هذا العنف المسيء والمهين لا يتم توجيهه للسياسيين من الذكور.

أُنشئت العديد من المنصات الرقمية عملياً لتشجيع النساء اللبنانيات على مواصلة المشاركة السياسية وعدم الاستجابة لترهيب المعارضة سواءاً في العالم الافتراضي او الحقيقي. على سبيل المثال منصة فيفتي فيفتي (Fifty-Fifty)،[23] وهي منظمة غير حكومية لبنانية مهمة تضم مؤيدين من الذكور والإناث وتهدف إلى خلق "لبنان متوازن"، وتمكين المرأة في القطاعين العام والخاص مع التركيز على حق المرأة في النشاط السياسي في بلدها، وقد أنشأت المنظمة المذكورة منصة ومحرك بحث بإسم (Women Power Lebanon)[24] لدعم ومساندة النساء في مناصب صناعة القرار والبرلمان، حيث تدشن المنظمة حملات نسوية خلال الانتخابات البرلمانية والبلدية، وترفع شعارات مثل "سنكون أقوى مع النساء" و "دعونا نتحدث" "التعليم للفتيات" و "ثورة نسوية سياسية" و "النساء سينتصرن"، بهدف نشر الوعي، ووضع الاستراتيجيات، وكسب دعم الرجال لقضايا المرأة ، وإنشاء مراكز للبحوث، وزيادة حصة النساء في البرلمان والمراكز البلدية، وإقامة شراكات مع وسائل الإعلام لتحقيق زخم كافٍ لإحداث تغييرات اجتماعية وسياسية.

اتخذت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في لبنان خطوات فعالة لدعم النساء في العالمين الواقعي والافتراضي، وذلك على جبهات مختلفة، سواء بالتعاون مع المؤسسات الرسمية اللبنانية - أو بشكل منفرد.

المجلس الوطني لشؤون المرأة اللبنانية (NCLW) هو هيئة رسمية مرتبطة مباشرة بمجلس الوزراء، ويُعتبر من الهيئات الرئيسية الفاعلة في قضية المساواة بين الجنسين . تأسس المجلس الوطني لشؤون المرأة اللبنانية عام ١٩٩٨ بموجب القانون ٧٢٠ لحماية وتفعيل حقوق الإنسان للنساء والفتيات، ويشارك في حملاته جهات عالمية ومحلية مثل المجلس النسوي اللبناني، ورابطة حقوق المرأة اللبنانية، واللجنة الوطنية لمتابعة قضايا المرأة، والائتلاف الوطني للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، والوفد الأوروبي في الجمهورية اللبنانية، إلخ، وكذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة مثل منظمة "كفى" و "فيميل".

15. UNW Lebanon CO-Women at the Table Report.pdf (unwomen.org), page 21-22 [Accessed January 25, 2023]
16. An interview with Roa Dandashi, Sharika wa Laken. مقابلة مع الناشطة اللبنانية رؤى دندشي (sharikawalaken.media)
17. Fifty Fifty (fiftyfiftylb.com)
18. Women Power (womenpowerlb.com)
19. Key Findings report En-636566196639789418.pdf (lpdc.gov.lb), 2017 [Accessed December 20, 2022]
20. Tashjian, Y. (2016). Gender-based violence against Syrian refugees in Lebanon. Gender-based violence against Syrian refugees in Lebanon (By Yeghia Tashjian) ‹ New Eastern Politics [Accessed April 1, 2023]
21. UNHCR - The UN Refugee Agency
22. Women Now For Development - Empowering Syrian Women (women-now.org)
23. home page - جمعية النجدة الاجتماعية (association-najdeh.org)
24. The Norwegian Labour Party's training project - WCDI: Kvinnenettverket (arbeiderpartiet.no)

تُعتبر جمعية "فيميل" المدنية النسوية احد الأطراف الرئيسية في عملية التغيير، وهي حركة شبابية تم تسجيلها في عام 2013، لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وكسر القوالب النمطية الجنسانية، وقد ركزت إحدى آخر حملاتهم الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة عام 2020 على العنف الرقمي ضد المرأة، خاصة بعد زيادة حالات العنف عقب الإغلاق العام بسبب كورونا، بدعم من مشاهير لبنانيات، وأحدثت الحملة، وخاصة حملة الهاشتاغ #الشاشة_ما_بتحمي[25]، تأثيرًا كبيرًا على النساء، والفتيات ووالديهم بشكل عام، الا ان الحملة ركزت بشكل أساسي على الفتيات

الصغيرات على منصة "تيك توك" ووصلت إلى أكثر من تسعة ملايين شخص، واستجاب عشرات النساء للهاشتاغ بقصصهن. إحدى أكثر تلك القصص نجاحاً كانت قصة رانيا 2021.[26] وهي قصة عملية ابتزاز استمرت لثلاث سنوات، من صديقها باستخدام صورها منذ كان عمرها ١٦ سنة، وقد تسببت الحملة - حسبما قالت - في وعيها بحقها وقامت بإبلاغ قوى الأمن الداخلي عن الجريمة وحررتها من مخاوفها. ثم تم القبض على المبتز بهدوء، وتم تحذيره من مواجهة تهم قد تودي به الى السجن إذا اتصل بها مرة أخرى.

من الجمعيات النسوية المهمة والتي ساهمت في اقرار قانون مواجهة العنف الأسري لعام 2014 في البرلمان اللبناني هي جمعية "كفى"[27]، أي "كفى عنف واستغلال!"، وهي منظمة نسوية غير ربحية تأسست في عام 2014، وتركز على مكافحة الممارسات التمييزية ضد النساء، والعنف المنزلي، والاتجار بالبشر، ومؤخرا منع إساءة استخدام التكنولوجيا والعنف ضد النساء والفتيات.

تقدم جمعية "كفى" عبر موقعها الاليكتروني وخطها الساخن مساعدة سريعة، ومتابعة لحالات العنف ضد المرأة، كما تستخدم الوسائط التقنية للوصول إلى اكبر جمهور ممكن وإشراكه في مناقشة قضايا العنف، لتحويلها من قضايا خاصة وعائلية الى قضايا اجتماعية وطنية ومعالجتها بدعم أوسع. في عام 2021،[28] طورت المنظمة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أول تطبيق للهاتف المحمول للإبلاغ عن العنف في لبنان ويسمى "نفس" وذلك لتسهيل الوصول لخدماتهم عن بُعد. التطبيق مرتبط مباشرة بقوى الأمن الداخلي للتدخل عند الحاجة. تم تقييم هذا التطبيق في مشروع تقرير التقييم[29] حيث تم توفيره للمرشحات والناخبات مع دعم مباشر بمشاركة من مراقبين لصد العنف الرقمي ضد المهتمات بالعمل السياسي، قبل واثناء وبعد انتخابات عام 2022. بالإضافة إلى جمع البيانات من الاستطلاعات الرقمية والمناقشات الجماعية المركزة وتقارير التطبيق نفسه أيضًا، كذلك راجع هذا المشروع نطاق وأهداف التقارير المنشورة للجمعيات والمنظمات المشاركة الأخرى في مكافحة العنف الرقمي ضد المرأة ، مثل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات "LADE" و"مهارات" و"مدنيات" و"فيفتي فيفتي"، وغيرها بهدف تحديد الثغرات في الدراسات القائمة بهذا الخصوص، وإيجاد طرق أكثر كفاءة في التعاون بينهم في الانتخابات المستقبلية.

بيّن المشروع أن 50٪ من المرشحات اللاتي شملهن الاستطلاع تعرضن للعنف ليس فقط خلال الانتخابات بل واستمر ذلك العنف لما بعد الانتخابات بأشهر، وذكرت الأغلبية أن الإساءة النفسية مع السخرية والتنمر والتمييز كانت شبه يومية، بل وفي بعض الحالات نشر المعتدون صورًا مشوهة لهن على وسائل التواصل الاجتماعي ، وقاموا بالتنمر عليهن وابتزازهن، وذكر التقرير ضعف استجابة المرشحات للاستبانات كأحد قيود البحث ولكن لم يتم ذكر تفسير لأسبابه.

"مهارات" هي مؤسسة تعمل أيضاً على إشراك المجتمع وتوعيته لتعزيز التغييرات الاجتماعية والسياسية التي تعمل على النهوض بالمجتمعات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[30] من خلال تقريرها المشترك مع جمعية "مدنيات" خلال انتخابات 2022 في لبنان حيث قامت بتحليل اللغة المستخدمة على منصات التواصل الاجتماعي وتوصلت إلى أنها تنشر صوراً نمطيةً تمييزيةً ضارة للمرأة في السياسة، كما حدد التقرير الجهات المشاركة في العنف ضد النساء وحسابات المستخدمين (سواءاًالمرشحات أو المسيئين)، وتم التركيز على اللغة المستخدمة في هذه الهجمات، ورصد بعض القنوات الإعلامية الرئيسية، وخلص التقرير الى ان نسبة تواجد الذكور على التلفزيون تراوحت من 78٪ إلى 93٪ في الفترة ما بين آذار (مارس) وأيار (مايو) مقارنة بـ 7٪ إلى 22٪ فقط للتواجد النسوي . وُاختتم التقرير بدعوة صانعي السياسات لتوفير آليات الإبلاغ عن العنف ضد المرأة المشاركة في السياسة، وإشراك المؤسسات القضائية ووسائل الإعلام في هذه العملية، ووجوب تعزيز ثقافة شاملة تراعي الفروق بين أفراد المجتمع في التعامل، كما حث منظمات المجتمع المدني على التعاون لدعم وتمكين عمل النساء في المجال السياسي من خلال تزويدهن بمنصات نسوية بجدول أعمال مشترك لكشف صور العنف بكل اشكاله ضد المرأة.

وتهدف سميكس SMEX وهي منظمة لبنانية غير حكومية فاعلة في تنظيم حملات لدعم السلامة الرقمية من أجل توفير مساحة رقمية آمنة من خلال التعاون مع الناس في لبنان والعالم العربي ككل لتمكينهم من التمتع بحرية التعبير عن أنفسهم على الانترنت دون خوف من الرقابة أو ردود الفعل العنيفة، وقد وفرت سميكس مكتب للمساعدة، ويمكن الوصول إليه من خلال مجموعة متنوعة من الخيارات عبر الموقع الإليكتروني، وتقنيات الوسائط، وتطبيق واتس اب وما إلى ذلك، كذلك تستهدف سميكس بشكل خاص توفير معلومات عن السلامة الرقمية للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطات النسويات والمرشحات السياسيات أثناء التفاعل عبر الانترنت مع الآخرين لحماية أنفسهم ومعلوماته.

أبعاد (ABAAD) أيضاً مصدر دعم آخر لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتتم إدارته من لبنان منذ عام 2011 بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، حيث يعتبر تعزيز المشاركة المتكافئة بين الجنسين شرطاً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يتم ذلك من خلال حملات الدفاع وبرامج المساواة لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، وتطوير سياسات وإصلاحات قانونية جديدة، والقضاء على الصور النمطية والتمييز الجندري.

25. Screens Do Not Protect | Fe-Male
26. Rescued from Years of Online Blackmail: The Story of a Survivor. Screens Do Not Protect Case Study (fe-male.org)
27. كفى | كفى عنف واستغلال (kafa.org.lb)
28. Partain, L. (2020). Speaking emissaries: Lebanese women's rights NGO KAFA and its media use for audience mobilisation. Gender Place and Culture A Journal of Feminist Geography, 28(6). Speaking emissaries: Lebanese women's rights NGO KAFA and its media use for audience mobilization: Gender, Place & Culture: Vol 28, No 2 (tandfonline.com)
29. This project was supplied to us by KAFA, entitled "Preventing Violence Against Women in Politics on Election Day by Providing Reporting Mechanisms." November 2022.
30. MARSAD (UN WOMEN)- edited version.docx (maharatfoundation.org)


digitalarabia.network

بالإضافة إلى ذلك، يمول صندوق لبنان الإنساني[31] (LHF) والذي تأسس عام 2015، عددًا متزايدًا من مشاريع الوقاية من العنف ضد المرأة ضمن جهودهم العامة لدعم المجتمعات الأكثر عرضة للعنف والاستجابة لاحتياجاتها المتزايدة. تمشياً مع حملة "اتحدوا!" المستمرة حتى عام 2030، وهي حملة عالمية نشطة سنوياً تستمر لمدة 16 يومًا. بدأت الحملة في نوفمبر من العام الماضي[32]، تم إطلاقها لمكافحة العنف ضد المرأة، والاحتفال بحركة حقوق المرأة في لبنان، وتسليط الضوء على أهمية المشاركة في انشطتها لتشجيع التغيير الاجتماعي. وتضمنت حملات على وسائل التواصل الاجتماعي، بإطلاق هاشتاغات مثل #سوا_ضد_العنف و#16يوم، وكان شعار حملة 2022 هو "اتحدوا! فلننشط لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات."

الجدير بالذكر أيضاً، أنه كانت هناك جهود فردية من قبل ناشطات لبنانيات لجذب انتباه الناس إلى قضية العنف الرقمي ضد المرأة. يتجلى ذلك من خلال إنشاء مجموعات دعم على فيس بوك مثل مجموعة "متحرش كمشتك" والتي تُرجمت لـ "Catch a harasser" التي أنشأتها ناشطة لبنانية وكان لها أثر كبير انتشر إلى دول أخرى في الشرق الأوسط، ولكن بسبب الألم النفسي الذي تعرضت له بسبب استقبال قصص الفتيات والحذر من أي ملاحقة قضائية بتهمة التشهير فضلت إغلاق المجموعة بعد فترة قصيرة.

وهناك حملة فردية أخرى تم إطلاقها على تويتر باستخدام الهاشتاغ #مايبتزك_نحن_حدك، وكان مؤثرًا للغاية الى درجة أن حساب قوى الأمن الداخلي على تويتر قام بالمشاركة فيها، ضمن جهودهم للتعريف بحملاتهم الخاصة للتوعية بالأمن الإلكتروني، كما تعاونوا مع صاحبة الحملة "لطيفة حسنية" لاتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل الضحايا على أرض الواقع.

## أسئلة البحث

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد أجوبة على الأسئلة التالية:

1. إلى أي مدى يتعرض النساء في لبنان للعنف الرقمي؟
2. ما هي أشكال العنف الرقمي الأكثر انتشاراً؟
3. ما هي الدوافع التي تقبع خلف انتشار هذه الظاهرة؟
4. ما هي ردود أفعال النساء على ما يتعرضن له كعنف رقمي؟
5. ما هي تداعيات وتأثيرات العنف الرقمي على النساء وماهي دوائر الدعم المتوفرة لهن؟
6. ما هي الحلول التي يمكنهن اللجوء إليها لصد العنف الرقمي وحماية أنفسهن؟
7. ما هي التوصيات الضرورية المقترحة التي يمكن ايصالها لصناع القرار في لبنان أو في إدارات منصات التواصل الاجتماعي لخلق بيئة رقمية آمنة للنساء والفتيات؟

## منهجية البحث

تضمن هذا البحث عددًا من أدوات جمع البيانات المختلفة لفهم العنف الرقمي ضد المرأة في لبنان من عدة جوانب، وتشمل بحثًا مكتبيًا لإدراك التصور العالمي لماهية العنف الرقمي ضد المرأة، وبعد ذلك تم جمع بيانات حول السكان اللبنانيين، ومدى استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بلبنان، والسياق الثقافي والقانوني المحلي المتعلق بالعنف ضد المرأة خارج الإنترنت وعبر الإنترنت في لبنان.

بالإضافة إلى ذلك، تم نشر استبيان إلكتروني- مع اخفاء بيانات المشاركات - باللغة العربية، للفترة من نهاية ديسمبر وحتى منتصف فبراير لجمع البيانات من عينة عشوائية من النساء اللواتي يعشن في لبنان حول سلوكهن على الإنترنت وما يتعرضن له، بما في ذلك:

31. The Lebanon Humanitarian Fund (LHF)
32. UNITE! Campaign, 2022: Concept Note for engagement: Microsoft Word - UNiTE Campaign 2022_Concept Note_16 Days_EDITED_Hira (unwomen.org)

أ - معلوماتهن الديموغرافية
ب -الأجهزة المستخدمة للاتصال بالإنترنت وماهي المنصات الرقمية المفضلة، وعدد مرات الاتصال ومرات نشر المواد عبر الإنترنت وتكرار وأشكال العنف الرقمي التي يتعرضن لها وهوية المعتدين، و
ج - ردود الفعل تجاه هذا العنف وتأثيراته النفسية والجسدية، والاجتماعية والمهنية، إلخ. عليهن.
د – تقييم معرفتهن واستخدامهن للطرق المتوفرة لمساعدة النساء اللواتي تعرضن للعنف في لبنان، أو تلك اتي تمنين أن تكون متوفرة لدعمهن، يلي ذلك تقييم للتوصيات المقدمة من فريق البحث بهذا الخصوص.
وبالرغم من الجهود التي بُذلت للوصول الى عدد كبير من النساء في لبنان، الا ان الاستبيان لم يحظ بمشاركة عدد كاف من النساء أو بدأ بعضهن المشاركة ولسبب ما لم يكملنه، حيث حصل الاستطلاع على 30 مشاركة مكتملة فقط، ولكن تم الغاء ثمانِ مشاركات بسبب أنهن لا يسكنون في الأراضي اللبنانية ليتبقى 22 استجابة للتحليل.

ربما يعود سبب الاستجابة الضعيفة المشار إليها إلى ان الاستبيان كان عبر الانترنت ولم تتمكن الباحثة من الوصول إلى النساء بشكل مباشر في الواقع للحصول على استجابات أكثر نظراً لتواجدها خارج لبنان، وقد يعكس هذا المعدل المنخفض للاستجابة نفس ما حصل في تقرير جمعية 'كفى' غير الحكومية عن العنف الرقمي ضد المرأة في دراسة تمت خلال انتخابات عام 2022، حيث كانت استجابة المرشحات السياسيات في مختلف المناطق اللبنانية ضعيفة للاستبانات ومناقشات المجموعات النسوية هناك، كذلك قد يكون الإحجام عن مشاركة قصصهن دلالة مهمة للعوامل الثقافية والاقتصادية و / أو السياسية السائدة في لبنان، والتي تجعل النساء يشعرن بشكل عام باليأس وانعدام الثقة والاستسلام لثقافة الصمت المنتشرة بين النساء في لبنان.. لذلك استهدفت الخطوة التالية التوسع في عدد المقابلات، وطرح السؤال حول سبب ضعف الاستجابة للاستطلاعات بالرغم من أنها لا تكشف عن شخصيات المشاركات فيها، كما أُضيفت أداة بديلة لجمع البيانات من تويتر لتسليط الضوء على نوع الخطاب المستخدم في هجمات العنف ضد النساء اللبنانيات من الناشطات السياسيات.

على النقيض من ذلك تماماً، سارع النشطاء إلى الاستجابة والتعاون للتحدث بالنيابة عن النساء -بما في ذلك اللاجئات - عن تجاربهن، وتقديم تفسيرات للخوف العام والوصمة المرتبطة بالحديث عن هذه الملف. كما تم تشجيع من تمت مقابلتهن على إضافة التوصيات التي يرونها مناسبة لدعم نتائج هذه الدراسة.

تم الحصول على الموافقات الأخلاقية اللازمة للبحث والنشر من المشاركين في المقابلات مع ضمان حقهم بالاختيار بين الكشف عن هوياتهم أو اخفاءها حسب رغبتهم وظروفهم، وبذلك أجريت المقابلات المتعمقة رقمياً مع رموز مهمة، معنية بقضية مواجهة العنف الرقمي ضد المرأة وذلك للغوص في الظاهرة بشكل أفضل، من وجهات نظر متعددة، وتحديد الآليات الحالية والمقترحة لمعالجة هذا السلوك، المشاركين هم 8 أشخاص، 6 منهن ناشطات أو صحفيات لبنانيات و 2 مشاركين أحدهم محامٍ وناشط حقوقي والآخر ناشط مختص يعمل بالدعم التقني لضحايا العنف في منظمة 'كفى'. تعرض بعض المشاركات في المقابلات لمثلهذا النوع من العنف لكونهن يعملن في منظمات أو منصات تدعو إلى حماية النساء والفتيات، وقد طلب ثلاث من المشاركات اللواتي تمت مقابلتهن عدم ذكر أسمائهن وتم الترميز لهن بـ م1، م2، وم3 حيث 'م' هي اختصار لكلمة 'مجهول'.

تم طرح أسئلة مماثلة لما جاء بالاستطلاع في المقابلات للتحقق من نتائجه والاستماع إلشهادات توضح تأثير العنف الرقمي، بعد ذلك، تمت مناقشة الخطوات التي تم اتخاذها لمساعدة الضحايا والحديث عن التحديات التي تواجههم أثناء القيام بالدعم والمساعدة،، وكذلك حث الضحايا على التحدث بصراحة، وضمان عدم الكشف عن هويتهن في الاستطلاع.

على الرغم من حث المشاركات في الاستبانة على التعبير بصراحة وضمان عدم الكشف عن هويتهن، وبالرغم من قبول بعضهن المشاركة في المقابلات بتسجيل أرقامهن التواصل الخاصة بهن، إلا أن القليل منهن تعاون لتقديم الشهادة لعمل دراسة حالة عند التواصل. كذلك، على الرغم من تكرار محاولات الاتصال باللاجئات في لبنان ممن تعرضن للعنف الرقمي ومحاولة التواصل مع المنظمات التي تدعمهن مثل مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، و'النساء الآن '، و'جمعية نجدة '، لم نتمكن من

تلقي أي استجابة لإضافة صوت اللاجئة المعنَّفة رقمياً إلى هذه الدراسة. ومع ذلك، حاولنا سبر أغوار هذه القضية خلال مناقشة أعضاء جمعيات المجتمع المدني الناشطين في مجال مواجهة العنف ضد المرأة حيث لا يوجد تمييز بين المواطنين اللبنانيين أو اللاجئين في تقديم خدماتهم»، كما تم مناقشة الأمر قانونياً في المقابلة مع المحامي اللبناني المشارك بالدراسة، الأستاذ باسل عباس.

## نتائج البحث

تؤكد هذه الدراسة الأبحاث السابقة حول العنف ضد المرأة في الشرق الأوسط ولبنان. ففي الواقع، يعد مجال الإنترنت انعكاسًا لما يجري في العالم الحقيقي، والذي تشعر فيه النساء بالضعف، خاصة إذا استهدفن العيش بحرية أكثر. تعتمد الدراسة على بيانات ثلاثية مستمدة من استطلاع عبر الإنترنت، ومقابلات، وبيانات تجريبية مستمدة من حالات للعنف الرقمي ضد المرأة على تويتر استهدفت بالدرجة الأولى السياسيات من اللبنانيات، وكانت نتائج البحث كما يلي:

### 1. نتائج الاستطلاعات والمقابلات

الدراسة ركزت على العالم الافتراضي داخل الجمهورية اللبنانية، لذلك ركز الاستبيان على مشاركات 22 امرأة فقط بعد المشاركات التي تمت من خارج لبنان.

ديموغرافياً، معظم المشاركات تمت من المناطق الحضرية في لبنان، من قبل شابات متزوجات، من المتعلمات الحاصلات على شهادات جامعية، ممن لديهن خلفيات مهنية متباينة.

نظرًا لهذه الاستجابة المنخفضة، تم اعتبار نتائج الاستطلاع إرشادية فقط بقدر ما يتم يتفق منها مع نتائج المقابلات الكيفية.

### استخدام النساء للإنترنت والتعرض للعنف الرقمي: أين وماذا وبواسطة من ولماذا؟

تشير نتائج الاستبيان أن أغلب اتصال المشاركات بالانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي يتم باستخدام أجهزة الهواتف المحمولة الشخصية. تؤكد ذلك الصحفية مريم ياغي، ناشطة نسوية تعمل حالياً كمنسقة التحرير لدى موقع "شريكة ولكن"، ان النساء في لبنان عموماً يستخدمن أجهزتهن الخاصة للاتصال بالانترنت في لبنان: "كامرأة عاملة تدرك أهمية الأمن السيبراني، أنا اتصل بالانترنت باستخدام أجهزتي الخاصة للدخول على مواقع التواصل الاجتماعي ولا استخدم شبكة الانترنت واجهزة العمل مالم أكن أستخدم نظام العمل في مقر العمل أو أتواصل مع وسائل الاعلام لشأن له علاقة بالعمل."

بينما تشير النتائج إلى أن أكثر من 50% من المشاركات نشطات في النشر والكتابة على الانترنت، يشمل النشر بشكل أساسي موضوعات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والتمكين، والعنف ضد المرأة، والمساواة، والعدالة، والنسوية، وحملات الدعم والتأييد، والآراء الشخصية، ولكن نادراً ما ينشرن صورًا أو مقاطع فيديو شخصية لأنفسهن، بل غالباً ما يعدن نشر ما يعجبهن من الصور ومقاطع الافلام العامة، بمعدل مرة واحدة في الأسبوع، كذلك أعدن نشر مواد نصية أعجبتهن على وسائل التواصل الاجتماعي بمعدل عدة مرات في الأسبوع ، فيما في الأغلب يعدن نشر نصوص تعبر عن وجهات نظر عامة أو شخصية يتفقن معها بمعدل عدة مرات بالأسبوع لكنهن كتبن وجهة نظرهن عن مواضيع عامة أو خاصة بمعدل مرة بالأسبوع.

وكان تطبيق واتس اب هو أكثر التطبيقات المستخدم في أغلب الأحيان يليه فيس بوك ثم انستجرام، ويؤكد هذه النتيجة المشاركات في المقابلات المتضَمنة في الدراسة، سواء ممن عانين شخصيًا من العنف الرقمي ضد المرأة أو اللواتي ساعدن الناجيات منه بشكل دوري. تتفق المشاركة (م1) التي تفضل الاحتفاظ بسرية هويتها- مع شعبية فيسبوك وانستجرام وتويتر وواتس اب، وتعتقد أيضاً أن الناشطات بتن يستخدمن تليجرام وسيجنال مؤخرًا بشكل أقل، خاصة مع ضحايا العنف أو للاستخدامات الشخصية الأخرى. بشكل عام، أو كما تقول، "ليس لدى النساء في لبنان مقدرة على الوصول لأجهزة أو معلومات آمنة، وبالتالي، فإن أي امرأة معرضة للخطر ، وكل هذا يجعل من الصعب عليها الإبلاغ عن حادث لأسباب عديدة." مع ذلك، "يحاول معظم الناشطات والمدافعات (والمدافعين) عن حقوق الإنسان استخدام جهاز آمن له خصائص تقنية تصعّب من عمليات القرصنة. أنا شخصياً لدي ملف حذف، فالعديد من النساء والفتيات يرسلن لى على الانستجرام ما يواجههنه من حالات عنف، فأقوم بالتقاط صور لحالاتهن وأخزنها مباشرة في سحابة التخزين الرقمية iCloud ومن ثم حذف رسائلهن مباشرة لحمايتهن."

وبالمثل، تؤكد زهراء ديراني، وهي ناشطة نسوية وصحافية من بيروت، نتائج الاستطلاع التي تفيد باستخدام الشباب للفيس بوك والانستجرام باعتبارهما أفضل منصات التواصل بين أصحاب الاهتمامات المشتركة. وتشير الى ان "لكل من هذه المنصات جمهور مميز، والفيس بوك أقدم من الانستجرام، ولذا اعتاد الناس عليه أكثر، فأنا مثلاً أنشر قصصًا ثقيلة هناك لأن حسابي غير مفتوح للعموم، وأستخدم الانستجرام لمشاركة المعلومات ونشر القصص والآراء الشخصية الخفيفة، لكن هذا تغير مؤخرًا بسبب تقلص حجم الأمان الذي بت اشعر به على الإنترنت، أصبحت أكثر نضجاً ولم اعد أشعر برغبة في مشاركة المعلومات الشخصية، كذلك بت أستخدم تويتر في الحملات العامة كلما احتجت إلى نشر الأخبار أو حشد الناس، أو الدفاع عن شيء ما، أو لمجرد اثارة موضوع معين، واستخدم الرسائل الخاصة للوصول إلى الصفحات التي أحتاج إلى التواصل معها من اجل العمل" .

سمر الحلال، مهندسة شبكات وأنظمة لطالما اهتمت بالعمل التطوعي، وتعمل حالياً لدى شبكة SMEX كرئيسة لوحدة التكنولوجيا ومديرة مكتب دعم السلامة الرقمية. وتشرف سمر على الدورات التدريبية حول السلامة الرقمية للنشطاء الحقوقيين أو الاجتماعيين أو السياسيين أو الصحفيين في "فيميل" وغيرها من المنظمات غير الحكومية، للحفاظ على أمنهم على الانترنت وتمكينهم من التعبير عن آرائهم وهوياتهم. تؤكد سمر أن "حوالي 75٪ من النساء في العالم العربي يدخلن على الإنترنت للتعبير عن آرائه"،

مقارنة بنسبة أقل من النساء في أوروبا وتشير إلى أن ذلك قد لا يكون ظاهرة إيجابية بل عرض أو نتيجة ويدل على ان "الإنترنت أصبح بالنسبة للنساء منصة للتنفيس وتفريغ ما يقلقهن.. فحين أعجز عن إبداء رأيي في المنزل سأفعل ذلك عبر الإنترنت، دون الكشف عن هويتي." ووفقاً لسمر، فإن تفضيل استخدام منصة التواصل الاجتماعي يعتمد على العمر. فبين المراهقين والمراهقات، تحظى منصتا تيك توك و فيس تايم بشعبية كبيرة، اما الانستجرام فهو في الصدارة بالنسبة للأكبر سناً خصوصاً بعد ان تقلص استخدام الفيس بوك في العالم وليس فقط في لبنان. وانتشر استخدام موقع تويتر أيضًا من أجل الحملات الإعلامية ولمناقشة القضايا السياسية."

مشاركة أخرى طلبت عدم الكشف عن هويتها سنشير إليها بالرمز (م2) وهي خبيرة في الإستراتيجيات والاتصال ومهتمة بالعمل السياسي العام، ولديها أكثر من 20 عامًا من الخبرة في التدقيق والترجمة وإدارة المشاريع الممولة من الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، تقول (م2): "أستخدم الفيس بوك وتويتر للتواصل، فأنا لدي ما أقوله يومياً بشأن ما يحدث في بلدي، وتدور مشاركاتي بشكل أساسي حول الأوضاع السياسية الداخلية. لدينا مطالب اجتماعية وسياسية نود أن تتحقق. صحيح ان حرية التعبير في لبنان مكفولة، ولا توجد قيود، لكن علينا توقع هجمات وانتقادات من الأحزاب السياسية المنافسة ومناصريهم."

أفاد نصف المشاركات بأنهن لم يتعرضن لأي عنف عبر الإنترنت على عكس ما واجهه النصف الآخر منهن ممن تمكنّ من مواصلة استكمال الاستبيان لانطباق شرط التعرض للعنف الرقمي عليهن. كما ذكر هؤلاء المستجيبات أن ما واجهنه يندرج في الغالب تحت الأنواع التالية: ارسال رسائل مسيئة أو مخيفة بعد التعبير عن آرائهن السياسية، المضايقة، والتنمر، وسرقة الحسابات على منصات التواصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من تقلص استخدام فيس بوك وفيس بوك ماسينجر الا انهما أتيا في مقدمة قائمة منصات الوسائط الاجتماعية التي يمارَس فيها العنف الرقمي ضد النساء، يليهما انستجرام ثم واتس اب، ويوضح الشكل 1 هذا الترتيب.

تشير زهراء الى أن المضايقات تحدث في الغالب على منصة فيس بوك ونظام المراسلة الخاص بها "الماسينجر" وكذلك على الانستجرام، وتقول "تلقينا جميعًا رسائل مباشرة بمحتوى سيء لم نرغب في رؤيته ، حتى على تويتر هناك مضايقات وعمليات ابتزاز." وهذا يطرح التساؤلات بالفعل حول سياسات الحماية والوقاية الحالية لشركة META. من ناحيتها تشير (م1) الى أن "كل تلك التطبيقات لديها نفس إجراءات الإبلاغ والحماية تقريبًا، والمشكلة لا تتعلق بسياسة المستخدم الخاصة بالتطبيق، "لأننا عندما نجلس مع فريق META في مجموعات مركزة، نتشاور عن كيفية ترتيب الاعدادات على نحو يضمن جعل الخصوصية توفر حماية أكبر للنساء والفتيات على منصات التواصل، وهناك تأكيد دائم على ضرورة قراءة سياسات الخصوصية - كمستخدمين - قبل تسجيل وتفعيل الحسابات، باعتبارنا اصحاب المصلحة الرئيسيين،" فالمشكلة قد لا تكون في شروط سياسات الخصوصية "بل في طريقة شرح هذه الشروط؛ وما اذا كانوا يخبرون المستخدمين بالمسموح والممنوع بشكل كاف ومباشر، وكيف يحمون أنفسهم عندما يحاول ابتزازهم مستخدم آخر عدا عن أداة التبليغ."

اوتكمل (م1) "من وجهة نظري، تحتوي المنصات شروط ووسائل ردع كافية، لكن ممكن لفيسبوك مثلاً ان يرسل أي مستخدم يتعدى على آخر بريدًا إلكترونيًا يخبره بعدم الترحيب به على المنصة على الفور، والغاء الحساب لانتهاكه شروط الاستخدام واستخدام الفاظ مسيئة." لذلك، يتوجب على هذه المنصات أن تكون أكثر صرامة مع مثل هذا السلوك.

باسل عباس، محامي مسجل في نقابة المحامين في بيروت ويعمل في محكمة الاستئناف منذ عام 2011. مدافع وناشط في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة، يؤكد أن الحالات التي شاهدها أو سمع عنها حدثت بشكل رئيسي على الفيس بوك وواتس اب، ويشير الى انه "منصة تيك توك هي المنصة الثالثة التي باتت تجذب المزيد من المستخدمين، وتُستخدم بشكل خاطئ وتتزايد فيها حالات التحرش واصبحت مثيرة للقلق، بل وبات بعض مستخدمي المنصة يشجع على الدعارة والإتجار بالبشر وسبباً في التسرب من التعليم لسهولة تحصيل الأموال عبره وعبر (الترند)."

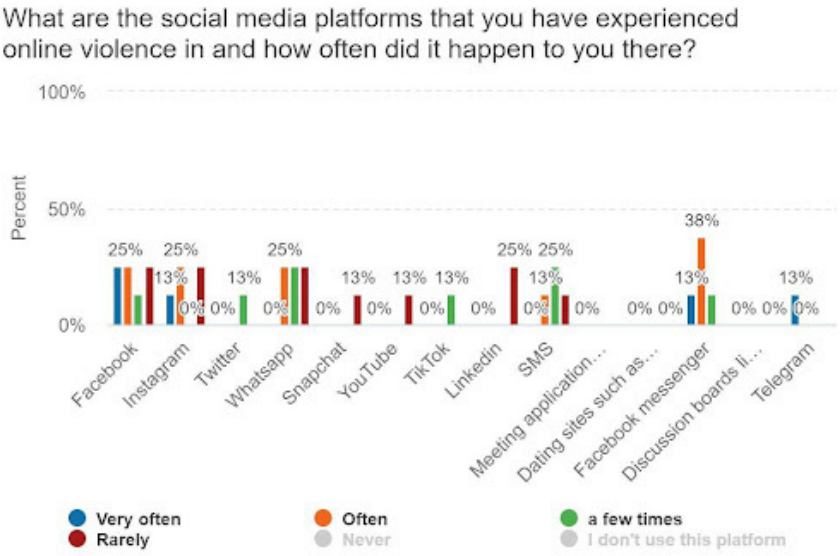


الشكل 1: العنف الرقمي ضد المرأة على منصات الوسائط الاجتماعية وفقًا للمشاركات في الاستبيان بالنسب المئوية
(بدون 'مطلقا' و 'أنا لا أستخدم تلك المنصة')

خلال المقابلة مع سمر، قامت بسحب بيانات من نظام SMEX للدعم والسلامة الرقمية للتحقق بالأرقام من التطبيقات الذي حدثت فيها معظم حالات العنف الرقمي ضد المرأة في لبنان مثل التنمر أو خطاب الكراهية أو المضايقة أو الابتزاز الجنسي أو التشهير أو الإساءة ، وذلك في الفترة من يناير 2022 إلى نهاية فبراير 2023. وتقول سمر "تلقينا 300 حالة في عام 2022 في منطقة الشرق الأوسط، لكن البيانات التي لدينا بهذا الخصوص من لبنان تبيّن ان تطبيق الفيس بوك كان الأكثر عنفًا، خلال الفترة المذكورة، فقد تم الإبلاغ عن 23 حالة على فيس بوك و 5 على تويتر، وعلى حالات أقل في المنصات الأخرى."

المشاركة (م3) والتي فضلت عدم الكشف عن شخصيتها تعمل كمنسقة حملة في منظمة نسوية غير ربحية للنساء لمواجهة العنف ضد المرأة في لبنان - تؤكد أن العنف الرقمي "يحدث بشكل متكرر على الفيس بوك وذلك بحسب الحالات التي تصل لفريقنا؛ وفي بعض الأحيان نضطر للعمل على التدخل الفوري لتعمد مجموعة من الأشخاص امشاركة صور شخص ما، بل قد يصل الأمر الى ان يكون هناك تهديد واضح بالقتل على الفيس بوك، فمثلاً عندما يبلغ عدد كبير من الناس عن شخص لأنه ينشر تهديداته ضد امرأة ما على الصفحة العامة، يتطلب الأمر تدخلاً قانونياً على الفور."

بناءاً على نتائج الاستبيان فإن الشكل الأكثر شيوعاً للعنف الرقمي هو الرسائل الجنسية المرفوضة، يليها رسائل التلاعب النفسي أو العاطفي، وسيل المكالمات والرسائل دون توقف من أشخاص غير مرغوب فيهم، ثم الإساءة اللفظية التي تستهدفهن لمجرد كونهن نساء، أما أقل أشكال العنف الرقمي ضد المرأة فتكمن في حملات التشهير المنظمة والتي تعرضت لها مشاركة واحدة فقط في الاستبيان لأكثر من مرة. لم يواجه المستجيبات أي ابتزاز مقابل الجنس أو المال في عينة البحث، بينما تعرضت أكثر من واحدة منهن لتهديدات بالإيذاء الجسدي أكثر من مرة، وبالنسبة للجرائم الرقمية التي تتطلب خبرات تقنية عالية، ذكر أكثر من نصف النساء أنهن تعرضن للمطاردة أو التجسس، والباقي إما تعرضن للقرصنة أو سُرقت حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي، كما تلقى ثلث المشاركات مرة واحدة على الأقل ملفات أو روابط ضارة بألاجهزة، مصابة بفيروس أو برامج تجسس.

يشير الشكل 2 إلى ان العنف الرقمي طال كل المشاركات في الاستبيان موضوع البحث.

فيما يلي أمثلة على ردود المشاركات في الاستطلاع:

- "كان التحرش لفظيًا بعد ان نشرت صورة شخصية - واعتبرها أحدهم استفزازية."
- "تهديدات بايذائي جسدياً، في حالة استمرار نشاطي النسوي، المتعلق بحقوقي كامرأة ، وتكرار التشهير بي، وتلقي رسائل مسيئة والتلاعب النفسي بي."
- "قام بابتزازي بسبب رفضي الرد عليه أو تجاهله."
- "فعّلت خصوصية حسابي على انستجرام باغلاق التعليقات، بسبب العنف اليومي الذي كنت أعاني منه حين كانت صوري ومحتوى حسابي مفتوحان للتعليقات بحرية للجميع. بعض الناس يعتقدون امتلاك الحق في إرسال رسائل خاصة، فقط لمجرد ترك حسابي مفتوحاً ولم افعّل خيار الخصوصية ."
- "تعرضت أكثر من مرة للمضايقات بسبب حالات تابعتها أو نشرتها. وتسبب أحد الصحفيين المعروفين - تم إخفاء اسمه - في إحداث ضجة كبيرة عندما اتصل بزوجي، وقام بسبّي، وأعاد نشر ما كتبته على صفحته لإثارة رد فعل عنيف ضدي، وحرض متابعيه على إبلاغ فيسبوك عني، حتى تلقيت تحذيرًا على حسابي على فيسبوك. حاولت الكتابة لادارة الفيس بوك دفاعاً عن نفسي ، لكنهم لم يستجيبوا. عانيت من الإساءة اللفظية والجنسية من نشطاء ذكور لمجرد قيامي بتقييم محتواهم الذكوري الأبوي، كما تعرضت للتهديد بالقتل عقب تبني قضايا النساء."

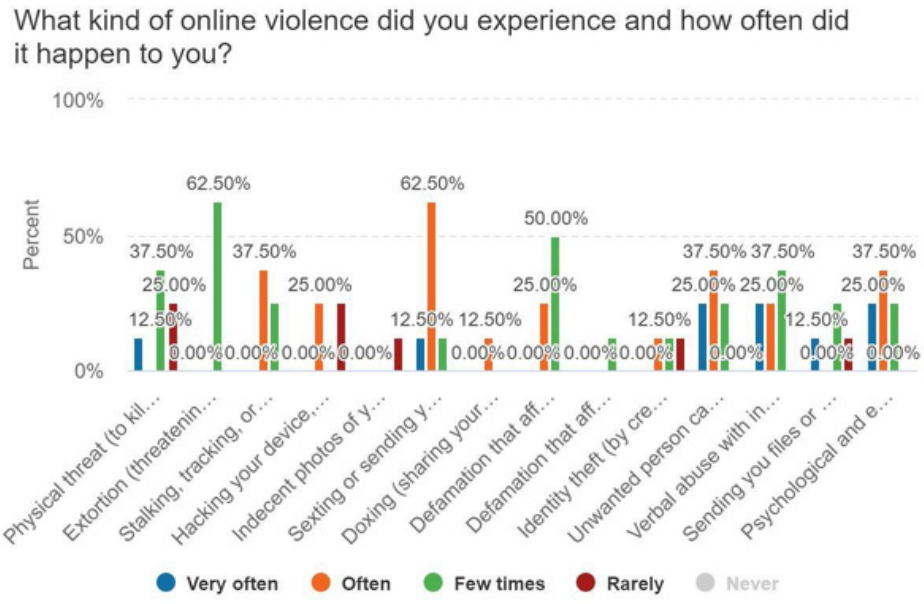


الشكل 2: أشكال العنف الرقمي التي عانت منها المشاركات بالنسب المئوية (دون احتساب الخيار ' مطلقًا')

تحدثت المشاركات في المقابلات أيضاً عن حالات العنف الرقمي التي وقعت لهن ولمعارفهن. تحدثت زهراء عن حالة امرأة تعرفها - تكبرها سناً - تعرضت لابتزاز مالي من قبل أحد اعضاء عصابة إلكترونية بمجرد انضمامها إلى فيس بوك، وقام "بتهديدها بإخبار زوجها بأنها تجاوبت معه." وذكرت كيف أن أحد اصدقائها اضطر الى الانفصال عن زوجته بعد إرسال احداهن سيل من الأكاذيب عنه إلى زوجته، وصدقتها، ثم وقعت بعدها تحت سيطرة عصابة اليكترونية على الإنترنت. وأشارت زهراء الى إن المعَنِّفين على إنستغرام يبحثون عن الفتيات اللواتي يتفاعلن مع مقاطع الفيديو الجنسية الصريحة أو الحساسة بـ "إعجاب" لمضايقتهن.

تقوم كل من فيميل وكفى بتحويل الضحايا بشكل تعاوني مع منظمات المجتمع المدني حسب حاجتهم والتركيز على حملات التثقيف عن استخدامات الانترنت والسلامة الرقمية وتوفير حقائب التدريب والاليات والأدوات الرقمية، والمساعدة القانونية أو النفسية والاجتماعية للناجيات من العنف الرقمي. قد تشارك امرأة صورها بنفسها وقد يتعرض جهازها للقرصنة وهذا يعني سرقة معلوماتها وصورها بدون إذنها و تتعرض للأذى. إحدى الفتيات قامت بزيارة لأحد مراكز منظمة فيميل للحصول على المشورة بسبب تعرضها للابتزاز الالكتروني من قبل شخص من دولة عربية باستخدام صور شاركتها معه، وأحالتها منظمة فيميل إلى مكتب المساعدة التابع لـ SMEX.

توضح العديد من حالات العنف الرقمي الارتباط بين العالمين الافتراضي والحقيقي. نشر رجل صورًا لتوابيت - على صفحته العامة في الفيسبوك - كتهديد لزوجته السابقة وأطفالها- بالرغم من انهم أطفاله أيضًا- وبدأ الناس في الإبلاغ عنه و"حرصنا على اعتقاله،" ذكرت (م3) وهي تشرح مخاطر مثل هذه السلوكيات مؤكدة على أنها غالباً ما تكون مسبوقة بعنف على أرض الواقع، ولذلك تحتاج تدخل سريع.

يروي باسل حالة استخدم فيها مسؤول حكومي وظيفته للحصول على معلومات عن امرأة متزوجة، ثم استخدم تلك المعلومات لابتزازها بسبب اعجابه بها، وبسبب محدودية معرفتها بالتقنية صدقته، ولم تتحدث إلى محام على الفور حتى باتت المشكلة مصدر ازعاج كبير لها، فاضطرت للإبلاغ عنها. وهناك حالة أخرى شهدها وكانت لفتاة فرت من منزلها وأغلقت هاتفها واشتُبِهَ في عزمها على الانتحار فكاد القلق أن يودي بوالدها، الى حد انه توسل الى باسل باعتباره محام ليساعده، ويخبرها بتعهد والدها النزول على رغبتها، وعدم الخوض فيما حدث مرة أخرى، فكل ما يريده هو أن تعود إلى المنزل بأمان، ولحسن الحظ فعلت الفتاة ذلك.

يقول باسل أن "من المهم للمرأة ان تتعلم ضرورة التأني، وان تعلم ان معدن الرجل يظهر على حقيقته في لحظات الاختلاف." يروى باسل حالات عن نساء مطلقات تم ابتزازهن من قبل أزواجهن السابقين، باستخدام صور حميمة مشتركة لهما، وحالة امرأة كانت على علاقة مع شريكها في العمل، وقام بابتزازها بصورهما معاً حين ثارت خلافات بينهما حول احد العقود. ويؤكد باسل أن أكثر ماصدم تلك المرأة وجرحها حينها هو العنف الذي اتسم به سلوكه وليس خسارة العقد أو المال. لذلك أثنى باسل على مثابرة الأخيرة في المحاكم ضد الجاني، على الرغم من التعهد الذي وقعه بعدم تكرار ذلك، وعلى الرغم من تأخير حكم المحكمة بسبب الإضرابات المستمرة مؤخرًا، فقط للتأكد من أنه لن يُقدم على ايذاء اية امرأة أخرى ويصبح عبرة للآخرين.

سألنا أيضًا المشاركات في المقابلات حول الوضع الذي تواجهه اللاجئات عندما يتعرضن للعنف الرقمي، وبينت الاجابات ان جميع منظمات المجتمع المدني تتعامل معهن وتساعدهن وتدرجهن في الدورات التدريبية وجلسات التوعية تماماً مثل اللبنانيات، ولا تواجه اللاجئة أي مشكلة في إبلاغ سلطات إنفاذ القانون بالحادثة إذا كانت مسجلة رسمياً في سجل اللاجئين اللبنانيين، أمّا إذا لم تكن مسجلة وكانت أوراقها غير مكتملة فسيتم قبول تقريرها ورعايتها وسيأخذ الأمر مجراه القانوني إلا أن ذلك يتم بالتزامن مع اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن تواجدها على الاراضي اللبنانية لأغراض الأمن العام. ولهذا السبب تشعر اللاجئات بأنهن


digitalarabia.network

أكثر ضعفاً ويفضلن التكتم والتزام الصمت حتى لا يتم ترحيلهن، وقد تحصل اللاجئة ضحية العنف الرقمي على مساعدة قانونية من منظمات المجتمع المدني إذا طلبت منهم ذلك، فيقومون بالتنسيق مع قوى الأمن الداخلي أو القاضي لمنحها فرصة أسبوع للتسجيل، باعتبار أن قضيتها التي أبلغت عنها بشأن العنف الرقمي قائمة بالتوازي. ذكرت (م1) حالة لاجئة كانت على علاقة مع شخص ما، وعندما انفصلت عنه بدأ يهددها بالصور المشتركة بينهما؛ وكانت خائفة للغاية من فقدان حضانة أطفالها حال معرفة زوجها السابق بالأمر.

هناك أعمال عنف رقمي تتم عن عمد وتسبب ألماً عاطفيّاً للمرأة أو تضر بسمعتها. تسلط مريم الضوء على مفارقة أخرى أنه من الشائع أن يرسل الشباب صوراً لأعضائهم التناسلية إلى النساء بشكل خاص دون مشاكل، أمّا إذا عبّرت الفتاة عن حريتها ونشرت صورة تكشف عن جمال جسدها على صفحتها العامة، تكون جميع الردود والتعليقات التي تتلقاها في كثير من الأحيان مسيئة، باعتبارها تعرض نفسها." كذلك كثيراً من الأحيان يجري تركيب وتزوير الصور لسيدات يرتدين ملابس عادية او حتى محجبات. "هناك امرأة لبنانية متدينة عملت في وسائل الإعلام، وقام أحدهم بتركيب وجهها على جسد عار لمجرد أنها كانت جميلة ودائماً ما ترتدي ملابس عصرية، وجاءت التعليقات خليط من النصائح والتوصيات الأبوية والشتائم والافتراءات والتهديدات ، على سبيل المثال "حرباء"، "لايوجد رجل في عائلتها"، "لم ترب جيدًا"، "عاهرة"، "غير مهذبة"، "أو "نسوية"، وكلها مصطلحات جنسانية ومسيئة، بل إن التعليقات تضمنت رموزاً تعبيرية كأن يستخدم شخص لسانه ضدها، بل أصبح هناك قاموس كبير من السباب والشتائم."

مثّلت الإساءة اللفظية والبلطجة أشكالًا متكررة من العنف الرقمي ضد المرأة، حيث اشتكى اربعة من المشاركات الست التي تمت مقابلتهن من تعرضهن للتشهير على منصات التواصل الاجتماعي، لذا تقرر إجراء دراسة حالة لبيانات تجريبية من تويتر حول تكرار مرات الألفاظ المسيئة وفقاً لمعيارين "الالفاظ الصريحة" و"غير الصريحة،" مع التركيز على الخطابات الجنسانية التي يلجأ اليها الجناة ضد النساء بشكل أكبر، بما فيها التعديات المحملة بمعاني جنسية أو تلك التي تحرض على الحد من الأدوار الاجتماعية للنساء، أوتعتبر الخروج عنها "عيب وعار."

تقع الجرائم الرقمية في الغالب على الحسابات بشكل فردي وخاص، وليس على الملأ في الصفحات العامة - أمام مستخدمي الإنترنت الآخرين، وذكر نصف النساء أن العنف كان يُرتكب في كثير من الأحيان من قبل مجهولين بينما ذكر النصف الآخر أنه تم من قبل أشخاص يعرفونهم على المستوى الشخصي أو المهني، وقليلاً من الأقارب، وهناك اتفاق عام على أن الجناة كانوا من الذكور بنسبة 75٪. وهذا يدل على أن جنس الجاني غالباً ما يكون واضحًا لهم على الرغم من ميزة إخفاء الهوية على الإنترنت.

أكد جميع من تمت مقابلتهن أن الجناة غالبًا ما يكونوا من الذكور، مع الاقرار بأن هناك حالات يكون فيها الجناة من الجنسين. يقول باسل أنه "لا توجد قاعدة واحدة تنطبق على جميع الحالات هنا، فمرتكب العنف يمكن ان يكون قريبًا أو غريبًا، ويمكن أن يكون زوجًا أو زوجًا سابقًا أو شريكاً سابقًا. عادة ما يكون الغرض من عنف الجاني المجهول تحقيق منفعة مالية أو مادية، مثل إشراكها في نقل بعض الممنوعات أو الدعارة، لكن حين يكون الجاني معروفًا، فغالبًا ما يكون الدافع هو الرغبة الجنسية أوالانتقام أو الغيرة أو الشماتة أو الضغينة." الأمر الأكثر خطورة، يقول باسل هو "عندما يكون الجاني المجهول جزءًا من شبكة إجرامية أو عصابة تحاول جرّ رجل المرأة لإشراكها في أعمال غير قانونية، لذلك أنصح النساء من ضحايا العنف الرقمي بالتبليغ واللجوء بثقة الى المحكمة، التي ستحميها وتحمي سمعتها، وهناك محامون ومنظمات مجتمع مدني سيقومون بمساعدتها."

وحول ما إذا كانت الضحية تعرف الجاني أم لا، تقول (م1) أنه "من المستحيل ان يكون الجاني مجهولاً لها تماماً، على الأقل من خلال الحالات التي شهدتها، فهناك معرفة ولو بسيطة بينهما على فيس بوك أو انستجرام، وهذا ما يمنعها من الابلاغ عنه - لانها ان لم تكن تعرفه فمن السهل عليها الإبلاغ عنه. غالباً ما تقول الضحية 'أنه كانت بيننا في فترة ما علاقة حميمية وأرسلت له صوري وانا عارية، لكن هذا لا يمنحه الحق في نشرها ومشاركتها، فقد ارسلتها له هو وليس غيره،' والآن يجري استخدام تلك الصور ضدها، لا يمكن للمرء بالفعل معرفة الناس بما فيه الكفاية لتثق بهم لهذه الدرجة."

تُكمل (م1) بشأن مرتكبي العنف الرقمي ضد المرأة من حيث العمر، وتقترح أنهم عادة يكونون من البالغين - فوق الثمانية عشر عاماً - "نحن نعيش في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث لدى الرجل قناعة بامتلاكه سلطة التحكم في كل ما يتعلق بالنساء والفتيات، سواء كانت هذه المرأة والدته، أو شقيقته، أو خطيبته أو صديقته، أو زوجته، اياً ما يكن، فنحن نأتي دوماً في نهاية المطاف، والتفوق الذكوري موجود دائمًا." لذا ، هي تسأل "أليس هو نفس الرجل الذي يستخدم الإنترنت الآن؟ ما هي الخلفية الثقافية التي أتى منها؟ بالطبع، من هذه البيئة المهيمنة خارج الإنترنت؛ فهو يجلب معه كل الهيمنة الذكورية التي تعلمها معه وراء الكمبيوتر المحمول والعادات التمييزية والأيديولوجيات المجتمعية ضد المرأة ويبدأ في التعبير عنها عبر الإنترنت، ولن ننجح في تغيير ذلك ما لم يكن هناك رادع صالح لهذا المنطق الذكوري."

وبالسؤال عما إذا كان سيتم استهدافهن بنفس القدر من العنف لو لم يكُنّ من النساء، كان هناك إجماع بين اللواتي شملهن الاستطلاع على أن هذا النوع من العنف يحدث لهن فقط لأنهن نساء. تقول أحدى المشاركات في الاستطلاع "الجناة يعتبرونني ضعيفة، لأنني أتيت من خلفية معينة، ويستخدمون ظروفي للإساءة لي،" بينما تقول مشاركة أخرى أنها لم تسمع في كل محيطها قط عن تعرض شاب من الذكور لهذا النوع من العنف." تكرر ذكر موضوع "ضعف المرأة" في المقابلات عدة مرات، وتؤكد سمر، "إن العنف الرقمي ضد المرأة يتزايد لأن المرأة تعتبر ضعيفة، والمعتدون يعرفون أنها غير محمية بما يكفي في مجتمعاتنا."

مشاركة اخرى في الاستطلاع اكّدت "أن تعريف الاعتداء الجسدي والجنسي ذاته لغوياً يتضمن أنه يُمارس ضد النساء، فتقول "أن هذا النوع من الذكور

-المسيئين- يخاطبونا من خلال شعورهم بتفوقهم الجسدي والجنسي، حين يقولون مثلاً 'لن أغتصبك أبدًا، لأن نوعك لا يجب ان يتكاثر' وهذا بحد ذاته مرتبط بفهمهم للرجولة وهيمنة الذكور على أجسادنا، وعملياً يجري النظر إلى النساء كأدوات جنسية فقط، وهناك ايمان بحاجتنا إلى فحولتهم. كما توضح ديناميكيات القوة التي تعمل هنا."

يوافق المشاركون في المقابلات بالإجماع أيضًا على أن النساء هن الأكثر تعرضًا للعنف الرقمي، وتؤكد زهراء أنه من خلال الدراسات والإحصاءات "يظهر أن العنف الرقمي عنفاً مميِّزاً للمستهدفين على اساس النوع الإجتماعي." تتفق (م1) مع زهراء: "حتى عندما يبتز شخصٌ ما رجلاً بصورة على سبيل المثال، فهذا يجري نسيانه سريعاً وكأن شيئاً لم يحدث، بغض النظر عن المدى الذي وصل إليه التهديد، ورأينا أمثلة على ذلك باتت منسية رغم مناقشتها على وسائل الإعلام... وبالرغم من هذا النوع من الجرائم لا يقتصر على سن معينة فقط إلا أن هذا النوع من الجناة قادرون على السيطرة على فتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و23 عامًا، ونحن نطلع على قضاياهن في مكتب الجرائم الإلكترونية في لبنان، ونرى حجم خوف هؤلاء الفتيات مما يسهل ابتزازهن." تؤكد سمر أن أغلب حالات العنف الرقمي ضد المرأة المسجلة لدى SMEX، تم الإبلاغ عنها بواسطة رجال بالنيابة عنهن: "فضلن توسيط رجال للتواصل معنا بدلاً من الابلاغ بأنفسهن، لأنهن لا يرغبن في مواجهة ما حدث. تُفَسَّر هذه الحالات بعنف مميز ضد النوع الإجتماعي بنسبة 100٪."

يؤكد باسل وجود ثقافة تسامح عامة لهفوات الرجال "بسبب تقاليدنا وأعرافنا في الشرق الأوسط. يُسمح للرجل أن يخطئ أكثر من المرأة رغم أن الشريعة الإسلامية لا تميز بين الرجل والمرأة في الإثم، لذلك يتفاخر الرجل بعنفه عندما يضرب زوجته على سبيل المثال، وُيكافأ المغتصب بالزواج من ضحيته - تم تغيير هذا القانون مؤخرًا وفقًا لـ (م1)- بل ولا يعيبه شيء إذا أرسل صورة لأعضائه التناسلية إلى امرأة عبر الإنترنت فهو رجل في النهاية، وإذا استقبلت الصور فهذا خطأها هي وليس خطؤه." ويتفق باسل مع (م1) أنه كلما كانت المرأة أصغر سنًا كلما كانت هدفاً أسهل، لأنها وحتى سن 24 أو 25 ستسعى بشغف لتجربة الحياة واستكشاف خياراتها. عندما تكون في الجامعة، تريد أن تُظهر لعائلتها أنها واعية وواثقة ويمكنها اتخاذ قراراتها الخاصة، هنا يحاول المعتدي التلاعب بمشاعرها وشغفها بالحياة ويستغل قلة خبرتها وافتقارها إلى الحنكة. "لهذا السبب أنصح الوالدين بالصدق مع بناتهم ومنحهن الحرية بطريقة محسوبة وكسب ثقتهن وابقائهن قريبات منهم، حتى يمكن حمايتهن."

توسع مريم الحديث ليشمل إنه كلما كانت المرأة أكثر نشاطًا على الإنترنت، كلما ازداد تعرضها لـلعنف الرقمي: "الجميع يتعرض له، لكن المشاركة السياسية للمرأة التي تُنشر على الملأ تجعلها معروفة على نحو أكبر، وبالتالي يتزايد تعرضها للعنف باعتبار انها تقف في المواجهة، يحدث ذلك سواء تجاهلت سوء استخدام بياناتها، أو أبلغت الجهات المسؤولة عما تتعرض له، قد تكون حصلت على دعم نتيجة اتصالاتها وعلاقاتها، لكن الخطر الحقيقي بالفعل يقع على النساء اللواتي لا يعلو صوتهن. حتى أنا على الرقم من أني امرأة عادية، إلا أن صوتي عال - بصفتي ناشطة نسوية - ومع أنه ليس لدي علاقات وصلات قوية، فأنا امتلك صوتي ويمكنني أن أفعل شيئًا لتجنب العواقب الجسدية والعقلية للعنف عبر الإنترنت." تتحدث أيضاً عن الألم النفسي والضغط الذي تعاني منه الناشطات خلال استماعهن لقصص العنف الرقمي ضد المرأة الى حد احتياجهن إلى الدعم أيضًا. "نحن النسويات، في خط المواجهة، لذلك نُواجه بجميع الاتهامات والافتراءات والشتائم مباشرة ... كثيراً ما وجدت نفسي فجأة مضافة دون علمي الى مجموعة إباحية على فيس بوك لأن الخوارزميات على وسائل التواصل الاجتماعي تسمح بإضافة أي شخص تريده وكل ما يمكنك فعله هو إزالة نفسك منها."

تروي (م2) حالة أثرت فيها لسياسية مصرية تعرضت لاعتداءات رقمية، ونتيجة لذلك توقفت عن ممارسة نشاطها السياسي وتعلق أن هذا يعني انتصاراً لأيدلوجية الهيمنة الذكورية، "كان ينبغي على جميع النساء دعمها لكسب هذه المعركة! يمكننا المضي قدمًا في أهدافنا السياسية، ويمكننا أن ننجح وفي نفس الوقت حماية أنفسنا، كل على طريقتها الخاصة." فالعنف في العمل السياسي غالباً ما يتم من قبل الأحزاب المنافسة، وهو "موجه ضد النساء بالدرجة الأولى لأن الرجال يشعرون أن المرأة أضعف، خاصة عندما تكون مستقلة وغير منتمية لحزب سياسي حاكم يدعمها." وتوصي بضرورة وجود قوانين منظمة لحماية الديمقراطية السياسية ومنع مثل هذا التصرفات المشينة، مشيرة الى أن "النساء والفتيات يتعرضن للضغوط بشكل أكبر بسبب التقاليد الثقافية السائدة، وغالبًا ما تكون العواقب وخيمة، خاصة إذا كانت المرأة متزوجة وتخشى على سمعتها وأطفالها مما

يؤثر على صحتها النفسية والعقلية، خاصة إذا كانت نشطة اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا، ولذا تنسحب ببساطة من وسائل التواصل الاجتماعي... نريد تشجيع المزيد من النساء للعمل في المجال العام، لذلك نحن بحاجة إلى كسر هذه الحلقة من خلال وضع القوانين المناسبة." توضح زهراء أيضًا أن العداء الرقمي يتم توجيهه أحياناً من قبل أحزاب سياسية معارضة كأداة لإسكات أي صوت أعلى من سلطتها.

وتوضح (م3) أنه "إذا تحدثت عن الوضع القانوني للمرأة فالنساء يواجهن تمييزاً واضحاً ومنظماً ضدهن،" مشيرة إلى قوانين الأحوال الشخصية بلبنان، وتكمل "وإذا تحدثت عن مكانتهن الاجتماعية، فوضع النساء بشكل عام ضعيف وهي في معاناة دائمة بحكم العادات والتقاليد والأحكام، وإذا تحدثت عن وضعهن السياسي، فالتشهير الذي كثيراً ما يتعرضن له دائما ما يركز على موضوع الشرف." وتوجه (م3) الانتباه إلى ثقافة التسامح مع الرجل: "وذلك على عكس الرجل، الذي لا يتحدث عن شرفه أحد، حتى لو كان له ضحايا تحرش جنسي، وهذا ليس على المستوى الاجتماعي العام فقط بل كذلك في البيئات والبلدات الصغيرة، بل حتى ضمن العلاقات الأسرية، إذا أرادت الفتاة أن تتزوج مثلاً فلكل شخص في العائلة رأي في ذلك، وإذا أرادت الترشح للانتخابات البلدية، فقد تتعرض للعنف الأسري، وحتى لو ارادت الترشح للانتخابات النيابية على المستوى الوطني، لا يزال الوضع على حاله، وبسبب هذا الهيكل الهرمي تعاني النساء بالطبع من العنف أكثر من غيرهن."

وعند السؤال عن دوافع العنف ضد المرأة في الاستطلاع، جاءت الاجابة ان العنف ضد المرأة وجد في المجال الرقمي مساحة جديدة للتعبير عن نفسه، مساحة مُبَررة بالعديد من المعايير الاجتماعية والثقافية الحساسة للسياق، وتضمنت اجاباتهن مايلي: "تخلف المجتمع"، "القوالب النمطية الجنسانية"، "الافتقار إلى الوعي بمكانة المرأة ودورها"، "القمع المستمر وخنق أصوات النساء"، "الأفكار الدينية والعرقية المتطرفة"، "الحاجة الذكورية الشرقية لإظهار القوة والهيمنة الأبوية في المجالين السياسي والاجتماعي على السواء، بالإضافة إلى "إمكانية الوصول مؤخرًا إلى المواقع الاباحية والتحريضية المرئية والنصية التي تسبب مثل هذا التهور الشهواني واللامبالاة مع النساء"، علاوة على قول أحدهن أن "الأمهات يربون أطفالهم الذكور على الشعور بالتميز على الفتيات - ما يجعل من الصعب عليهم لاحقاً تقبّل رفض رغباتهم، إذا كبر الطفل في بيت عنيف، هذا قد يؤدي إلى استمرار نمط العنف سواء في الحياة العامة او في العالم الافتراضي عبر الانترنت."

في نهاية المطاف، يفسر انتشار العنف الرقمي ضد المرأة بغياب الآليات القانونية الفعالة لمكافحة العنف بشكل عام، فالفروق بين الجنسين موجودة في مكان العمل، والتمييز ضد المرأة كذلك في قوانين الأحوال الشخصية، هذا علاوة على أن الوضع السياسي والمالي والنفسي غير المستقر يمنح الجاني حرية كبيرة في ممارسة العنف الرقمي ضد النساء، وهو على قناعة بانه لن يُعاقب على سلوكه هذا، يحدث ذلك أيضاً بسبب الجهل وانعدام الوعي بأثر تداعيات هذا العنف على المرأة واسرتها والمجتمع ككل. اجابات اخرى في الاستطلاع أعزت العنف الرقمي ضد المرأة الى عشوائية منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والمحسوبية ودعم الأحزاب الدينية والسياسية، وتكتم وصمت النساء، في انتظار مبادرة من الناشطات النسويات للتحدث نيابة عنهن، بدلاً من دعمهن علنًا، علاوة على الهيمنة الذكورية السياسية، وتهميش المرأة في المجال العام وانتشار ثقافة التسامح لصالح الرجال.

هذا وتتسع الردود في المقابلات حول هذه الأفكار. ينظر باسل إلى زيادة العنف ضد المرأة في لبنان على أنه "انعكاس مباشر لواقع التمييز ضد المرأة في مجتمعاتنا بعد انتشار شبكات التواصل الاجتماعي، وخاصة خلال الحظر الذي فرضه انتشار وباء كوفيد 19، وتحول الحياة بمعظمها الى العالم الافتراضي على وسائل التواصل الاجتماعي، ولذا كان التصاعد الحاصل في هذا العنف أمراً طبيعياً، فقبل ذلك كان التحرش موجوداً حولنا في وسائل النقل العام وفي العمل. كل عصر وله مشاكله، ونحن الآن في عصر السوشيال ميديا، التي تساهم في المزيد من المضايقات. فعلى وسائل التواصل الاجتماعي تجري معظم محادثاتنا ولقاءاتنا ودوراتنا واجتماعاتنا ونقوم بإنجاز مهام العمل عبر الإنترنت، ولم يعد يحتاج الناس لمقابلة بعضهم البعض وجهًا لوجه بعد الآن."

وبهذا الخصوص تعتقد (م1) أن الإنترنت أتاح للنساء والفتيات فرصاً غير مسبوقة، "حتى الفتيات البالغات من العمر 15 عامًا بات لديهن الآن هواتف يصلن من خلالها إلى منصات مختلفة... يما أن النساء والفتيات موجودات الآن على الإنترنت، في كل مكان، أصبح من السهل عليه -أي الجاني- الآن الوصول إليهن، وهذا أمر خطير لأنه على دراية بالثقافة السائدة والسبل التي يمكن ان يستخدمها ضد هؤلاء الفتيات."

توافق زهراء على أن "العنف الرقمي هو نفس العنف الذي تتعرض له المرأة على أرض الواقع، لكنه بات يستخدم أدوات جديدة مجانية على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، كل ما في الأمر ان ما كنا نتعرض له اتخذ صوراً وأشكالاً جديدة، فالابتزاز هو نفسه وكذلك السرقة والتنمر والتحرش. ما هو مختلف الآن هو مجانية هذا العنف، فباستخدام برامج مختلفة يقوم أحدهم بالتلاعب بمعلوماتنا وصورنا، مستغلاً مجهولية استخدام هذه المنصات، أضف إلى ذلك ان النظام الأبوي والهيمنة الذكورية لا يحترمان النساء والفتيات مما تسبب في تحولهن إلى أهداف سهلة لجميع أنواع الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، وهو النوع الذي نشهده كثيرًا اليوم على منصة تيك توك، حيث باتت أجساد النساء سلعة على الإنترنت." تستطرد زهراء لشرح كيف يتم ذلك بمثال لفتاة صغيرة تم استدراجها عبر الإنترنت من قبل شخص ثم قام بابتزازها حيث "قامت بسذاجة بإرسال صورتها له عندما طلبها منها دون أن تدرك أن هذا الشخص سيء وسيضرها فيما بعد، ولأننا - النساء والفتيات - بطبيعتنا لا نملك وسائل حماية كافية للتخلص من الابتزاز الإلكتروني، وبسبب هذا النظام الاجتماعي المرعب والقمعي أُصيبت بالخوف واستطاع ابتزازها."

تشير زهراء أيضًا إلى أن قضايا المرأة غالبًا ما يتم تسييسها، "خاصةً عندما ينتمي الجاني إلى حزب سياسي- الأمر مختلف طبعاً إذا كان الجاني غير منتمٍ لحزب سياسي - وقد يمتد العنف الرقمي الى العالم الواقعي وتستمر معاناة الضحية، ولا يتم حل حالتها في القضاء على الاطلاق." أما (م1) فلديها رأي مختلف، حيث تعتقد ان مشكلة المرأة هي أنها تحت رحمة

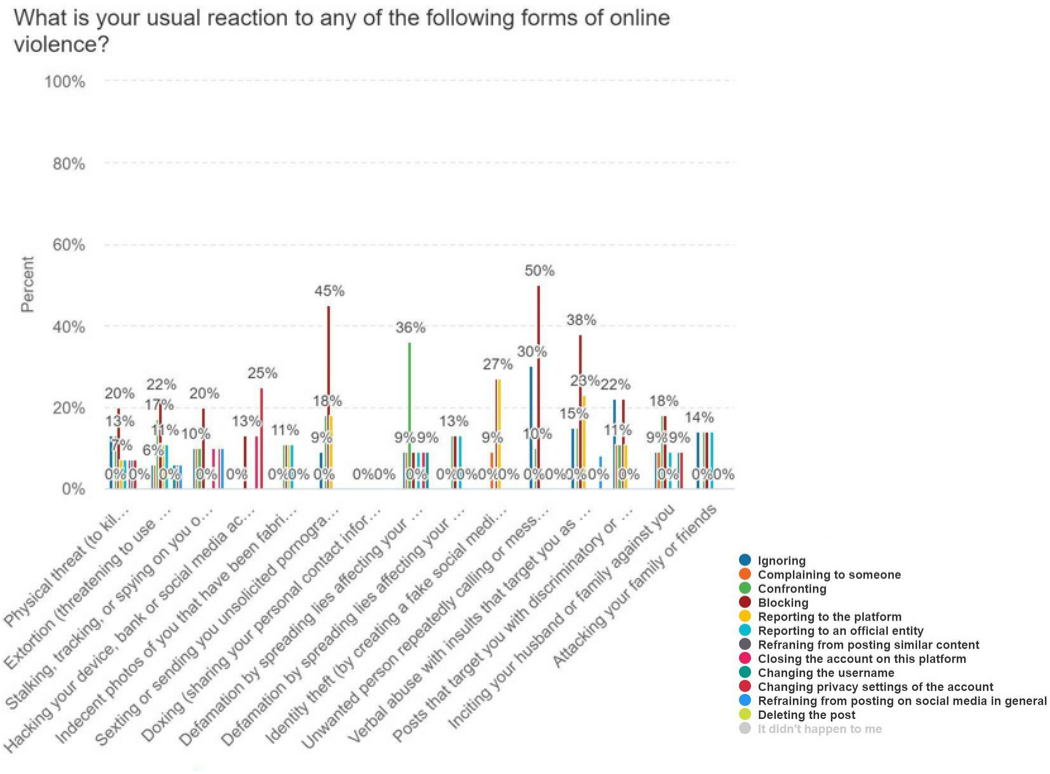


الشكل 3: ملخص لردود أفعال المستجيبات ممن تعرضن للعنف الرقمي بالنسب المئوية (بدون احتساب الخيار "لم يحدث معي)

الجماعات الدينية وليس السياسية في البلاد، حيث أن "معظم الأحزاب في البرلمان تدعم المشاريع والقوانين المتعلقة بالنساء والفتيات، لكن رجال الدين في هذه الطوائف يتدخلون ويقومون بتسييس القضايا. هذا هو الخطر الحقيقي، لذا فإن معركتنا الأولى هي مع رجال الدين هؤلاء وليس مع السياسيين،" مثلاً قبل تمرير أي قانون في البرلمان، يجب أن يطلع رؤساء الطوائف عليه والموافقة عليه قبل اقراره. لذلك إذا ما طالبت ناشطة ما بشيء لا تدعمه أحد الطوائف، مثلاً فيما يخص حضانة الأطفال، ممكن أن تتعرض للهجوم من قبل محكمة هذه الطائفة وقضاتها وأتباعها.

إنه من المؤسف، ولكن المتوقع، توضح مريم أنه عندما بدأت النساء في التفكير في استخدام الإنترنت للتعبير عن أنفسهن، اكتشفن أن نفس الممارسات التمييزية الموجودة في العالم الواقعي يتم إعادة إنتاجها؛ "حيثما تبحث المرأة عن مكان للتنفيس عن ذاتها، تجد هناك رجل يبحث أيضًا عن مكان للتنفيس عن رجولته السامة ... من المهم أن نفهم أن النوع الإجتماعي يلعب دورًا مهمًا في استهداف النساء باعتبارهن نساء، وان الأوضاع -المالية والسياسية- عوامل إضافية مساعدة. حتى إذا مُنحت المرأة كل حرياتها وحُلّت كل مشاكلها، فستظل تصطدم على وسائل التواصل الاجتماعي بشخص لم تقابله من قبل، لديه قرار داخلي دون سبب ان يشتمها، ويصفها بوصف مهين في شرفها 'مسموح به حتى في المحاكم'." وتستنتج مريم بقولها "نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن لدينا تمييزًا بين الجنسين في قلب بنيتنا الاجتماعية، يترجمه العقلية والسلوك اليومي إلى حد أن بعض الناس لا يعرفون حتى أن هذه الممارسات تمييزية."

## ردود فعل النساء على العنف الرقمي ضد المرأة وتأثيره

عدد المشاركات في السؤال حول ردود الافعال تجاه العنف الرقمي ضد المرأة انخفض إلى سبعة وكانت الاجابات على النحو والترتيب التالي حسب التفضيل: "حظر" المسيء، مواجهته مباشرة لفهم ما يريد، ثم "التجاهل،" و" التقدم ببلاغ ضده على المنصة." توضح إحدى المستجيبات أن التجاهل الذي قد يكون مصحوباً بالحظر هو أفضل رد لأن "كل من ينشر الأكاذيب لا يستحق الاهتمام من الاساس." التجاهل كان مُحبذاً أيضًا لرفض المرأة وضع نفسها في موقف تشعر فيه أنه يتعين عليها "تبرير ما تقوم به أو ما لا تقوم به من اعمال،" أو بسبب "الخوف من مواجهة الأحزاب الدينية أو السياسية التي ينتمي إليها المسيء." تم استخدام المواجهة بشكل أساسي مع شخص ينشر أكاذيب عنهن عبر الإنترنت، أو يحرض أزواجهن أو أسرهن ضدهن، أو يطاردهن، أو في مواجهة من يرسل لهن محتوى جنسي غير مرغوب فيه، أو يهاجم عائلاتهن وأصدقائهن. أما في مواجهة القرصنة على الحسابات، فحبذت المستجيبات بشكل أساسي استخدام التدابير التقنية مثل الحظر وإغلاق الحساب، أو تغيير إعدادات الخصوصية.

اختارت المشاركات ردود أفعال أكثر تنوعًا عند تعرضهن للتهديدات الجسدية والابتزاز والتشهير والقرصنة، مما يدل على خطورة هذه الأنواع من العنف الرقمي، كذلك كان قرار ابلاغ المنصة يُتخذ بشكل أساسي حال سرقة الحسابات، أو تلقي رسائل مسيئة عنصرية أو جنسية، مع اللجوء لإبلاغ السلطات حين يبلغ العنف منتهاه بالتحريض والتهديد الى حد الخوف وعدم الامان، و حين تتعرض العائلة أو الأصدقاء للهجوم، او يقوم

شخص او مجموعة بتشويه السمعة والشرف، او عندما يتم تحريض الأسرة ضدهن، وفي حالت الابتزاز. هذه الردود موضحة في الرسم البياني (الشكل 3).

عند السؤال عما إذا كان رد الفعل سيكون مختلفًا حال معرفة المعتدي، رفض غالبية المشاركات في الاستطلاع هذا الاحتمال، باعتبار أن "الخطأ يظل خطأ، وقد يختلف رد الفعل اعتمادًا على المرأة نفسها -إذا ما كان لدينها امتيازات أو لا- لكنه في النهاية واجب على النسوية أن تتحدث علانية عن الموضوع."

يختلف باسل مع ذلك ويعتقد أن ردة فعل المرأة تعتمد على ما إذا كانت على معرفة بالفاعل أم لا. إذا كانت تعرفه، فقد يكون هناك شعور بالصدمة والاكتئاب والخوف وخيبة الأمل والرفض وهناك حالات انتحار بسبب ذلك. تخرج الفتاة من حادثة كهذه لديها معاداة لكل الرجال وفقدان الثقة بهم، والأمر مختلف إذا كانت لا تعرفه، وكان مجرد شخص "تشركه في همومها"، عندها قد تغلب عليها المخاوف، وتبدأ تتساءل: "من هو؟،" "هل يعرفني؟،" "هل يعرف عائلتي؟،" أو "من وراءه؟" سمر تؤيد نفس الرأي، وتقول ان التبليغ عن حالة العنف يعتمد على ما إذا كان المعتدي معروفاً للفتاة، وبالتالي هناك عاطفة ما حياله تعترض طريق الإبلاغ عنه، خاصة إذا كان شريكاً سابقًا أو من الاقارب، كذلك سيزداد الخوف إذا كان له توجهاً سياسياً ما، وإذا كان الأمر كذلك فلن يكون هناك الكثير لتفعله أكثر من عزل نفسها، أو الاكتئاب، أو مغادرة البلاد، أو السرقة، "هل تعرف عدد الضحايا الذين حاولوا اقتحام منزل شخص ما من أجل استعادة فلاشة لتخزين البيانات الخاصة التي تم سرقتها؟"

لذلك ، فيما يتعلق بآثار التعرض لعمل من أعمال العنف الرقمي، كان لمختلف اجابات المقترحة في الاستطلاع والمستندة إلى البحوث السابقة في العنف الرقمي، صدى لدى المستجيبات بنسب مختلفة، وكان التأثير الأكثر شيوعًا هو زيادة اليقظة عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والرغبة في عزلة أكبر عن الحياة الاجتماعية، مشاكل صحية بدنية، والضغط أو اللوم داخل أسرهن. ويبدو أن فكرة الإقبال على الانتحار نادراً ما راودت الضحايا. وقد تكون هذه الأنماط مرتبطة بالتباين في شخصية المشاركات في الاستطلاع وقوتهن ومدى توفر الدعم لهن في بيئاتهن المباشرة (أو عدمه)، إلا أن الإجابات تشير أيضًا إلى أن النساء لا يشعرن بالأمان على الإنترنت، حيث ان مساحة الحرية الرقمية تقلصت وباتت معادية للمرأة كما يظهر في الشكل 4.

استنادًا إلى المقابلات، فإن لوم الذات كان أحد التداعيات المهمة للعنف الرقمي ضد المرأة، والوصمة الاجتماعية التي تلتصق بضحية هذا العنف. تقول (م1) "نسأل النساء عن أسباب عدم ابلاغ السلطات جاءت الاجابات متضمنة ما يلي: "لأنهم سيلومونني لقيامي بإرسال صورتي له" أو "سيقولون إنني أقدمت طواعية على التحدث إلى شخص غريب" أو "ليس لدينا مكان يمكننا الابلاغ فيه عنه" ...إن عدم الإبلاغ سببه الخوف من المجتمع، وما يُعرف لدينا بشرف الفتاة، وكل تلك الضغوط الكبيرة التي تمُارس على النساء والفتيات، بالإضافة إلى افتقارهن الدعم من عائلاتهن بالإضافة إلى التوصيفات الاجتماعية التمييزية." وتضيف (م1) أنه "بشكل عام، يختلف رد فعل النساء تجاه العنف الرقمي من امرأة إلى أخرى. فكثير من النساء يغيرن عاداتهن عبر الإنترنت بسبب ما يتعرضن له، وبعضهن يخرجن من منصات الإنترنت تمامًا، ثم يعدن بأسماء مستعارة، قد يكون ذلك ليس مهماً بالنسبة لفتاة، لكنه بالنسبة لفتاة أخرى غير ذلك تماماً، بل قد يتسبب ذلك في إنهاء حياتها.

وتحكي عن ما تعرضت له شخصياً: "لقد تعرضت لهجوم على موقع تويتر لمدة ثلاثة أيام، من قبل طائفة دينية... كان هجوماً غير مسبوق وغير مقبول. لم أستطع النوم، رغم أنى امرأة قوية تعرف كيف تحمي نفسها والآخرين. لقد كان جيشًا من مائة حساب... تسبب هذا لي في حالة من الذعر والتوتر، وكانت تداعيات ذلك على نفسيتي هائلة وسريعة، ليس فقط على المدى القصير بل على المدى البعيد أيضاً، بما في ذلك انعدام الثقة في الآخرين، والتقليل من استخدام منصات التواصل الاجتماعي، والقلق، مضيفة أن مثل هذا كله بالتأكيد سينعكس سلباً على التطور الطبيعي لشخصية الفتاة."

وحول ما إذا كان هذا العنف عبر الإنترنت ينتقل تلقائياً إلى الحياة الواقعية، نفى معظم المشاركات في الاستطلاع حدوث ذلك، وذكرت إحداهن أن العنف الذي تعرضت له انتقل من الواقع الى الإنترنت حيث "حاول زوجي السابق تحريض الناس ضدي في الواقع وعندما لم أنكسر واستمر نشاطي عبر الإنترنت نقل العنف ضدى إلى هناك." يوضح الحديث في المقابلات الشخصية العلاقة التبادلية للعنف التي تحدث في الواقع الحي والواقع الافتراضي وحدود تداعيات العنف عبر الإنترنت على كل من يتعرض له والى حد لزوم تدخل الشرطة في بعض الاحيان على الفور، بسبب عنف المتحرش. لذلك تختلف طريقة إدارة العنف الرقمي، سواءاً من قوى الأمن الداخلي أو من قبل منظمات المجتمع المدنية، من حالة إلى أخرى وتقديم المساعدة أو اتخاذ التدابير لحماية المرأة بناءاً على المعطيات. بحسب خبرة (م3) فإن "هناك ضرورة في بعض الاحيان لفهم خلفية الجاني، وطريقة تفكيره، وسلوكه، وتقييم خطورته." وتشير مريم إلى أن أسوأ حالات تُظهِر بوضوح انتقال العنف الرقمي إلى الواقع عندما ذكرت "أنه في عام 2019 أفاد موقع قوى الأمن الداخلي أن فتاتين انتحرتا وحاولت ثالثة الانتحار بسبب الابتزاز الرقمي."

من أجل ذلك - يدعو المشاركات في المقابلات الشخصية إلى ضرورة ايجاد دوائر دعم قوية للناجيات من العنف الرقمي ضد المرأة. وان تتعلم العائلات والعاملون/العاملات في مراكز الوقاية من العنف الرقمي ضد المرأة الإستماع إلى الفتيات من ضحايا هذا العنف، مع وجوب زيادة الوعي بهذه القضايا حتى في المدارس والجامعات، والتحدث مع الشباب من الجنسين بهذا الخصوص، فالفتاة تخشى إخبار عائلتها بما تواجهه، ليس فقط لتجنب الفضيحة، بل أيضًا خوفا من تحول العنف إلى عنف منزلي ينتهي بتوبيخها أو ايذاء عائلتها لها جسدياً.

تضرب مريم مثالاً للخطاب المستخدم من ضحايا العنف الرقمي والذي يجري كما يلي: "إذا أخبرت عائلتي فقد أتعرض للضرب أو حتى للقتل، وإذا أخبرت السلطات فقد أتعرض للمضايقة أو اللوم أيضًا، وإذا لم يلومونني، فسيبدأون بإعطاء االنصائح والوعظ والتوصيات والتوجيهات الأبوية مثل

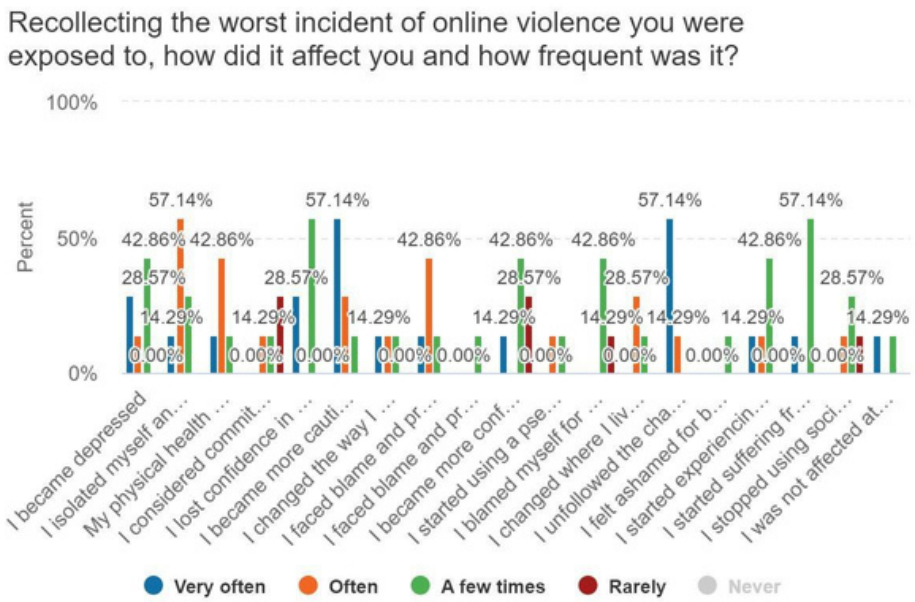


الشكل 4: الأثار المترتبة على التعرض للعنف الرقمي بالنسب المئوية

"لا ترسلي صورك أبداً لأحد." العديد من تعليمات قوى الأمن الداخلي لمن يتعرض للعنف الرقمي تركز على الحد من حريات النساء، وإخبارهن بما يجب عليهن أو ما لايجب عليهن فعله، وهذا أمر غير بنّاء، ويعزز الخطاب الذي يستخدمه مرتكبو الجرائم الرقمية ضد النساء. من خلال إنشاء مواقف غير مريحة للنساء، يستغل المتحرشون ضعف الدعم الذي يحيط بهن وحقيقة التضييق المستمر عليهن والحد من حريتهن عبر التعليمات الرسمية الذكورية لمنعهن من التعبير عن أنفسهن عبر الإنترنت. حالما تحدث حالة عنف رقمي، يستوجب ذلك إجراءات فعالة من قوات الأمن لحماية الضحية، فهي ليست بحاجة وقتها إلى النصائح والتوجيهات ونصائح، كما يؤكد باسل.

## الحلول المقترحة للعنف الرقمي

قبل التفكير في حلول للعنف الرقمي ضد المرأة، كان من المهم دراسة مدى وعي النساء في لبنان بحقوقهن وأنظمة الدعم المقدمة لهن في بلدهن. يوضح الشكل 5 أن هناك فجوة بين معرفة واستخدام آليات الدعم المتاحة. اعترف أكثر من نصف المشاركات بصفتهن ناجيات من جرائم الإنترنت بأنهن على دراية بحقوقهن القانونية في القانون اللبناني، والقنوات الرسمية وما توفره منظمات الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للإبلاغ عن العنف الرقمي ضد المرأة - وبالرغم من ذلك، فإن نسبة قليلة فقط منهن أبلغن الشرطة عن العنف الرقمي الذي وقع عليهن. الجميع أيضاً كن على علم بخيار "الإبلاغ" على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، لكن القليل منهن فقط استخدمنه بالفعل. كثيرات لم يعلمن عن توفر الدعم التقني لضحايا العنف ضد المرأة لكن حتى القليلات اللواتي عرفن عنه لم يستخدمنه أبدًا، ولم يوضحن في التعليقات اسباب الإحجام عن استخدام تلك الخيارات.

لتوضيح سبب عدم استخدام قنوات الدعم هذه، تشير مريم إلى أن العديد من الناجيات فقدن الثقة في التدابير الوقائية وإنفاذ القانون على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء من قبل قوى الأمن الداخلي وخدمة "بلِّغ" عبر الإنترنت: "كلما نصحتهن بالإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة إلى قوى الأمن الداخلي، يأتي ردهن كما يلي: "أولاً، الأمور في البلد بكاملها ملخبطة، ثانيًا، هل تريديني بالفعل أن أذهب إلى قوى الأمن الداخلي في دولة يهيمن عليها النهج الذكوري الأبوي؟ لماذا؟' ... ومع ذلك فقد تابعت مع قوى الأمن بعض الحالات وتعاملوا معها بجدية... لكن النساء يسقطن التهم ويتنازلن أو يتوقفن عن متابعة قضاياهن بسبب ثقافة اللوم والوصمة المرتبطة بها والخوف من توجيه أصابع الاتهام إليهن."

على الرغم من أن المستجيبات للاستطلاع أظهرن علمهن بالخيارات التقنية المتوفرة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي للإبلاغ عن أي تجاوزات، الا انهن عند الإجابة على السؤال التالي عما إذا كن حصلن بالفعل على هذا الدعم، ذكرن أنهم لم يتلقين الدعم الكاف لحل مشاكلهن عبر المنصة. وحول ذلك علقت احدى المشاركات بالقول ""طلبت المساعدة من فيس بوك عندما راسلتهم عبر البريد الإلكتروني بناءً على توصية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولكن لم أتلق أي دعم أو حماية منهم؛ بل بالعكس، تلقيت تهديدات بإغلاق حسابي." أي لم يحظ أي من الضحايا على مساعدة فنية فيما يتعلق بالأمن الرقمي، وكلهم، باستثناء واحدة فقط، لم يتوجهن إلى الجهات الحكومية الرسمية مثل مركز الشرطة أو قوى الأمن الداخلي (ISF) لأنهن لم يثقن في قدرتهم على تقديم المساعدة أو ايجاد حل، أو لم يعرفن بتوفر تلك الامكانية للمساعدة، كذلك تبين ان الغالبية منهن يفضلن التحدث إلى الأصدقاء أو زملاء العمل أو الإدارة، أو الاستمتاع بالدعم المعنوي من قبل مستخدمي الإنترنت الآخرين. وأخيراً، لجأن إلى منظمات المجتمع المدني مثل كفى أو فيميل لتلقي المشورة، حيث أنهن قد وجدن هذا مفيداً، كذلك ذكرن انهن كن أحياناً يطلب المساعدة من الإناث في عائلاتهن أكثر مما يمكن أن يطلبنها من الذكور.

وذكر الأغلبية انهن أردن طلب الدعم أحياناً، لكنهن لم يعرفن ممن يطلبن المساعدة وأين، وهذا مثير للإهتمام لأنه قد يفسِّر سبب لجوء الكثيرات

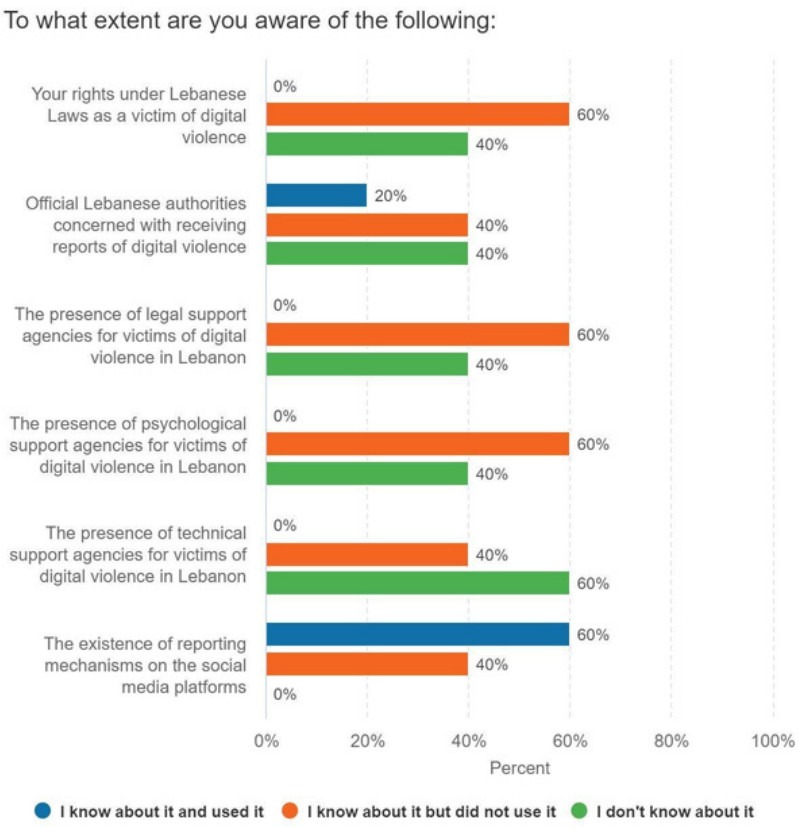


الشكل 5: ملخص لنتائج معرفة المستجيبات للاستبيان بوجود أدوات الدعم المتوفرة للناجيات من العنف الرقمي وامدى استخدامهم لها بالنسب المئوية

إلى الصمت والتجاهل كردة الفعل الأكبر عند التعامل مع معظم حوادث العنف الرقمي، على الرغم من آثارها السلبية عليهن وعلى صحتهن النفسية. فالمرأة تشعر بأنها غير مدعومة في الواقع على الرغم من -أو ربما بسبب- ضعف أو انعدام الإعلان الكافي عن مؤسسات الدعم المتاحة لهن.

يلخص الشكل 6 نسبة تفضيل المشاركات للتدابير الوقائية والتصحيحية من أجل مساحة أكثر أمانًا للنساء والفتيات على الإنترنت. كان هناك إجماع بين المشاركات في الاستطلاع (80-100٪) على أن جميع آليات الحماية المقترحة كانت مفيدة للغاية. وتشمل هذه الآليات تعزيز الوعي بالثقافة والأمن السيبراني لتخليص المجتمع اللبناني من العنف ضد المرأة، وإشراك العائلات لمساعدة ودعم الفتيات دون قيد أو شرط، وإنشاء مؤسسات لتوفير الدعم النفسي والتقني والقانوني المجاني للناجيات من العنف، وتجريم ومعاقبة ممارسي العنف الرقمي ضد المرأة، وممارسة الضغط الاعلامي على المنصات الاجتماعية من اجل توفير سياسات حماية، وتجريم ومحاسبة الإيذاء الرقمي، وإشراك المؤسسات التعليمية والمهنية في القطاعين العام والخاص في ذلك، وتدريب أول المستجيبين لضحايا العنف الرقمي من منتسبي الجهات الحكومية والمدنية على نحو أفضل لتقديم المساعدة اللازمة لهن.

يمكن استخلاص العديد من التوصيات لمكافحة العنف ضد المرأة في لبنان من المقابلات التي تمت، بعضها مؤسسية (موجهة للسلطات والوزارات والجهات الحكومية)، أوقانونية (قوانين)، أوتقنية (لمنصات التواصل الاجتماعي والمستخدمات الإناث)، أو اجتماعية (للنساء والفتيات والفتيان والعائلات). أشار العديد من المشاركات في الاستطلاع والمقابلات إلى التمييز ضد المرأة الذي تتضمنه قوانين الأحوال الشخصية المرتبطة بالطوائف الدينية المختلفة في لبنان، وأُعتبر ذلك هو السبب الجذري للعنف ضد المرأة وأن هناك حاجة لقانون احوال شخصية موحد، "فالمرأة لن تشعر بالأمان ما لم تقتنع أن دولتها تدعمها كمواطنة." وبمعنى ان المرأة لا تشعر بالأمان في المنزل أو في العمل أو في الشارع أو في المؤسسات الحكومية أو على مواقع التواصل الاجتماعي، لذلك تفضل الفتاة الصمت أو تلجأ لإغلاق حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي أو تبدأ باستخدام أسماء مستعارة بدلاً من اسمها تخفيفاً لأثر أي عنف رقمي محتمل ضدها. لذا توصي مريم بضرورة اعتياد الناس على وجود النساء في كل مكان، في الشوارع في أي ساعة من اليوم، في مكان العمل ، على الإنترنت ، وفي المجالات العامة التي لم تعد ممنوعة عليهن. وإلى أن يحدث ذلك، هناك حاجة إلى لوائح تنظيمية. كذلك تؤكد مريم على أن النساء يجب تأهيلهن وتدريبهن على نحو أكبر حتى يتم توظيفهن من قبل قوى الأمن الداخلي والسلطات الرسمية مثل مراكز الشرطة، فالنساء فى هاته المواقع سيستخدمن لغة صديقة للنساء والفتيات مما ييسر على الضحية الحديث عما تعرضت له من عنف رقمي. كذلك فإن أصبح من المهم تدريب وتوظيف نساء فمكاتب قوى الأمن الداخلي بيئة يهيمن عليها الذكور والخطاب المستخدم فيها غير صديق للضحايا الإناث خلال التحريات. المساواة بين الجنسين في قوانين الأحوال الشخصية والحريات وسوق العمل والأمن والقانون والسياسة والإنترنت من ضرورات احداث التوازن المطلوب.

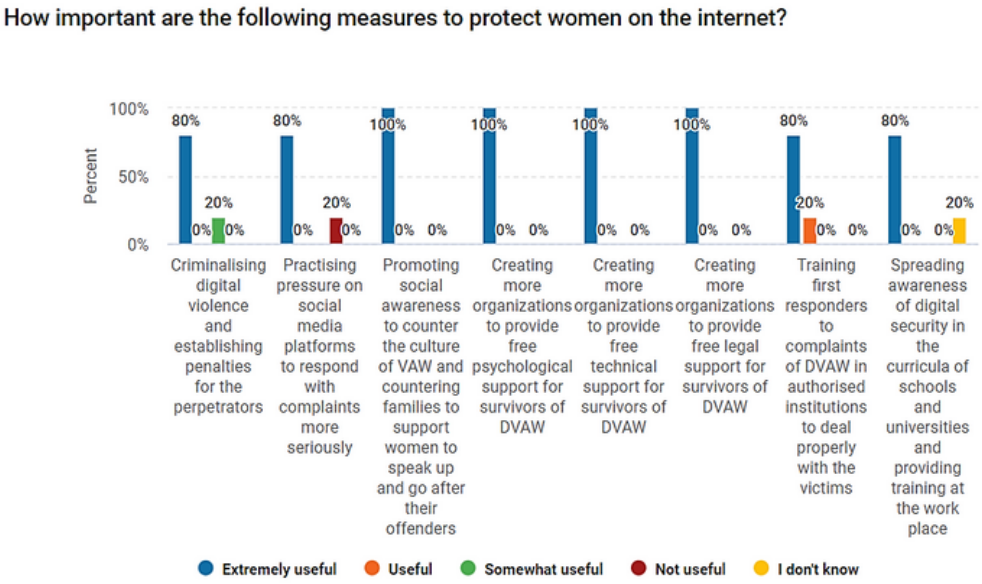


الشكل 6: ملخص لنتائج تقييم المشاركات في الاستبيان للحلول المقترحة لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء

تختتم مريم بالقول: "للمرأة الحق في الشعور بالأمان أينما كانت ، بما في ذلك العالم الافتراضي ولديها الحق في التعبير عن نفسها كيفما تشاء... لدي الحق في معرفة أن بلدي والنظام القانوني فيها ومؤسساتها الأمنية يهتمون بمساحتي الشخصية، وانهم يضعون (وينفذون) القوانين والإجراءات حرصاً على توفير الأمان لي وحمايتي من أي ضرر في هذه المساحة الخاصة... فالحقوق تأتي حزمة واحدة... ولأن المنصات الرقمية تُستخدم اليوم في حملات الترويج عن والدفاع عن الحقوق، وكشف حالات العنف وفضح المضايقات، نحن قلقون من محاولات تقليص أو استلاب حقوقنا الرقمية تلك، فنحن النساء نعاني بالفعل من التجاوزات العقائدية والانتهاكات الجنسية، وغيرها - فهناك انتهاكات لحقوقنا في كل جانب من جوانب حياتنا، والآن يريدون أيضاً سلب مساحتي الرقمية الشخصية التي ألجأ إليها كلما شعرت بالعجز، عندما تحتاجه المرأة التي قد تكون ممنوعة من العمل أو الخروج للشارع من قبل عائلتها، يصبح هذا خطراً جداً وقد حان الوقت التعامل مع هذا الوضع."

معظم الجهود ضد العنف الرقمي ضد المرأة جهود فردية أو جهود من منظمات المجتمع المدني، هناك استجابة وتعاون إيجابي من قوى الأمن الداخلي أحياناً، يشجع المشاركون في المقابلات الشخصية أن تتبنى المؤسسات الحكومية هذه الجهود بشكل دائم، مع العلم أنه قد تحدث إشكالية إذا كان هناك تباين حقيقي بين نهج وعقلية بيئة هذه المؤسسات وقناعات النشطاء والناشطات بهذا الخصوص، حيث أنه غالبًا ما يصطدم الضحايا الاناث فيها أثناء التحقيقات بلهجةٍ غير ودودة. وسيكون من المفيد كذلك-وفقاً لاقتراحاتهم- أن تحدد الحكومة ميزانية خاصة لدعم وحماية النساء من العنف بجميع أشكاله. ويُقترح في نفس الوقت، تخصيص مكتب للعناية بتوثيق ومتابعة إحصائيات حالات العنف لأهمية هذه القضية.

كما يجب مشاركة وزارة الاتصالات ومزودو خدمة الانترنت في الحماية نظراً لتحملهم مسئولية الحرية المطلقة التي يتمتع بها جميع مستخدمي الهواتف النقالة بشرائح اتصال (SIM) غير مسجلة بهويات أصحابها الشخصية، دون حسيب أو رقيب. يقترح باسل: "لو علمت متاجر الهواتف المحمولة أنه سيتم سؤالهم عن عدد الشرائح التي يبيعونها ولمن كل شهر ما وصلنا الى هذا الاستخدام الفوضوي لاتصالات الهاتف المحمول. نحن بحاجة إلى هذه المراقبة ليس فقط لوقف المضايقات، بل أيضًا لوقف الجرائم الأخرى مثل الاحتيال والاتجار بالبشر."

وبالمثل، فإن المنصات التكنولوجية تتحمل مسؤولية تجاه مستخدميها، وهم بحاجة إلى تحديد سياساتهم الوقائية وسياسات الحماية بوضوح وإبلاغ مستخدميهم بها بطريقة موجزة، فلا أحد يقرأ شروط الاستخدام الطويلة عند الموافقة على شروط الاستخدام، لكونها تبدو طويلة ومفصلة بشكل مقصود. قد تكون الخطوات الصغيرة مثل منع المستخدمين من إضافة مستخدمين آخرين إلى مجموعات دون إذنهم على فيس بوك مفيدة. وباعتبارهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، فإنهم مدعوون أيضًا إلى معاقبة إساءة استخدام طلباتهم حتى يوضحوا للجمهور أنهم يهتمون بسلامة المرأة الرقمية. يمكن أن يتم ذلك ببساطة مثلاً عن طريق منع هذا الشخص من الانضمام إلى منصته لفترة من الوقت.

والأهم من ذلك، أن الحكومة اللبنانية مدعوة إلى تنفيذ إصلاح قانوني لمكافحة العنف ضد المرأة بشكل عام والعنف الرقمي بشكل خاص، تقول (م2): "لقد سعدت بالفعل حين علمت أن الأردن والمغرب سنّا قانونًا ضد العنف الرقمي، ما يزيد من احترامي لهما، فنحن نطالب دائمًا بقوانين لحماية البشر - نساء ورجال على السواء - في العالم الواقعي والافتراضي ايضاً." يجب معاقبة مرتكبي العنف بعقوبات رادعة، وتجريم افعالهم بغض النظر عن مكان ممارسة هذا العنف، وعدم قبول دعوات التسامح معهم. لا يوجد قانون مباشر يغطي كافة أشكال العنف الرقمي ضد المرأة، عندما يكون ابتزازاً، فهو يندرج تحت المادة 605 من قانون العقوبات اللبناني، عندما يكون قذفاً أو تهديداً به، فهو ضمن المادة 209 و578، وهكذا. ولذا يمكن سن قانوناً إلحاقياً بهذا الخصوص لقانون العقوبات أو إضافة كمادة

خاصة مستقلة لتحل محل أي مادة سابقة مرتبطة، فهذا سيكون مفيدًا وشاملاً: "عند وجود نص عام ونص خاص يطبق النص الخاص. يعني نقول مثلا إذا صار لدينا قانوناً خاصاً بالجرائم الإلكترونية والابتزاز الإلكتروني إذن لن نتحدث عن المادة 605 بعد ذلك، جلب المعنف وتوقيعه تعهد بعدم التعرض غير كافي أبداً وأنا مع تشديد العقوبة."

وفقًا لباسل. يجب أن يكون القانون ضد العنف الرقمي ضد المرأة والذي ستتم صياغته حديثاً أكثر تحديدًا ولكن أكثر مرونةً، بسبب اتساع أشكال العنف الرقمي ضد المرأة في الوقت الحالي، ولذا يدعو باسل خبراء التكنولوجيا والاتصالات والتشريع للجلوس والتشاور معاً لصياغة هذا القانون، بما في ذلك ما يتوجب القيام به حيال العنف الرقمي ضد المرأة الآتي من خارج البلاد. كما توصي (م2) بإنشاء تعاون إقليمي في العالم العربي بين النشطاء بهذا الخصوص لتوحيد القوانين الحامية للنساء حتى لا يستطيع الجناة الخروج من بلد للهروب من العقوبة فيها لأخرى.

وأخيراً، تقول زهراء "أن تنفيذ القوانين أهم من مجرد وجودها، وعليه يجب أن يتم محاسبة الجناة" للتأكيد على أن تنفيذ الإجراءات المترتبة على هذه القوانين يجب أن تكون رادعة من ممارسة العنف ككل والعنف الرقمي ضد النساء. كذلك تعتقد سمر انه "إذا سُجن شخص واحد فقط بسبب المضايقات عبر الإنترنت، وتم التعريف والإعلان عنه بشكل كافٍ، فإن عدد حالات العنف الرقمي سينخفض." أما مريم فتشير الى انه هناك دائمًا حق عام تمارسه المحكمة مع الجاني، وهناك أيضًا حقًا خاصاً بالضحية وتعتقد مريم بضرورة وقف إمكانية إسقاط الحق الخاص، لأنه يسمح للمعتدين بممارسة الضغط على الضحية وعائلتها.

يقترح إليو نجم، منسق المنصة الرقمية في منظمة كفى، أن هناك جانب إيجابي محتمل لوصول امكانية استخدام أدوات التبليغ الفورية للعامة ويشرح كيف تم إنشاء تطبيق "نفس" الذي تم إطلاقه في عام 2021، بطريقة توفر تسهيلات تراعي أمان ومصلحة للنساء ممن يتعرضن للعنف أو العنف الرقمي فتسمح لهن بمشاركة القدر الذي يرغبن في مشاركته من المعلومات براحة، وبخيار الضغط على زر الطوارئ الموجود دائماً على الشاشة عند الحاجة، وتسجيل الخروج التلقائي أو وتمويه شكل التطبيق الخارجي عندما لا يكون على الشاشة. يعتقد إليو أن هذا النوع من تطبيقات الإبلاغ بشكل عام يخلق ما يُمكن تسميته بالردع الاجتماعي، "أعني أنه عندما يعلم الناس أن العيون مفتوحة على من يمارسون العنف، فإنك تخلق هذا الرادع بداخلهم، بحيث يسأل المرء نفسه قبل ان يفعل أي شيء، هل من الممكن أن يكون هناك شخص ما يراقبني؟ هذا هو الرادع الأهم، والشرطة في جميع أنحاء العالم تعتمد على الردع الإجتماعي لإنفاذ القانون، فعندما يرى الناس مخالفة ما يتصلون تلقائياً ويبلغون الشرطة، لذلك نأمل في اتساع حجم الوقاية ونتائجها حين يصل هذا التطبيق إلى عدد كافٍ من الأشخاص."

غالبًا ما ينصح الخبراء مستخدمات هذه المنصات بعدم النقر فوق أي رابط دون معرفة المرسل، واستخدام كلمات مرور قوية وتفعيل خاصية الحماية الثنائية لحساباتهم لاستعادتها بأمان عند فقدانها، وعند الحيرة، يمكنهم اللجوء لطلب المشورة من مكتب سميكس للمساعدة على سبيل المثال، ويمكن الوصول لهم عن طريق موقعهم أو واتس اب. كذلك، تقوم فيميل و كفى بإحالة ضحايا العنف الرقمي ضد المرأة حين يحتجن للمساعدة فى إجراء تحليل جنائي لأجهزتهن لإزالة أي برامج ضارة أو برامج تجسسية، لاستعادة حساباتهم أو للمساعدة في إغلاق حساباً ضارّاً نظرًا لأن لديهم شراكة موثوقة مع META.

بالإضافة إلى ذلك، يُنصح النساء والفتيات في كثير من الأحيان بتوثيق أي تجاوزات رقمية ضدهن بهدوء من خلال تصوير الشاشة أو عمل نسخ عن التسجيلات أو مقاطع الفيديو، والتي يمكن استخدامها لاحقاً للإبلاغ عن المخالف لدى قوى الأمن الداخلي عند الحاجة، أو تزويد محام بها حال الاحتياج لمساعدة قانونية، أو عند إحالتهن لأحد المساحات الرقمية الآمنة التي توفرها منظمات المجتمع المدني، كذلك وشجع باسل النساء على الإبلاغ على الفور وعدم ترك الأمور للصدفة لأن المبتز يمكن أن يكون عنصراً في شبكة إجرامية يمكن أن تجرهن للمشاركة في عمليات مخالفة للقانون، فيما نوهت (م3) إلى أن "عدم إتخاذ أي ردة فعل" قد يكون خيارًا أكثر أمانًا في البداية اعتمادًا على طبيعة الشخص المعتدي، لكن يجب ان يتم ذلك بالتزامن مع توثيق الاعتداءات لأن التخطيط للسلامة بالتأكيد ضروري. وأبدت سمر مخاوفها من سهولة تتبع النساء والفتيات في الوقت الحاضر من خلال تحديد مواقعهن الجغرافية تقنياً، وأشارت إلى أنه يجب على الفتيات والنساء أن يفهمن أن لا شيء يتم نشره على الانترنت سيختفي بشكل كامل ونهائي-حتى مع حذفه- ويمكن لأحدهم الوصول اليه، لذلك يجب على النساء عدم نشر أي معلومات خاصة لا يرغبن في ان يراها آخرون.

بينت المقابلات أيضاً ان الدافع الأسمى لمنظمات المجتمع المدني الساعية للمشاركة في مساعدة النساء اللواتي في حاجة للمساعدة في العالم الواقعي أو الرقمي هو تثقيف النساء وتوجيههن وتمكينهن، حتى يستطعن الدفاع عن أنفسهن، وعدم السماح بأي تجاوز عليهن في المستقبل. هناك حاجة لأن تتبنى الحكومة حملات توعية اجتماعية على وسائل الإعلام الرئيسية ووسائل التواصل الاجتماعي والمدارس والجامعات للفتيات والفتيان والعائلات، حول كيفية التعامل مع حالات العنف الرقمي ضد المرأة وسُبُل تدعيم العائلات لبناتها، ووسائل الإبلاغ والمساحات الآمنة النسوية المتاحة، وحقوق النساء بما في ذلك حقهن في الإبلاغ عن أي ضرر يلحق بهن، سواء عبر الإنترنت أو مباشرة. من واجب الأسرة أيضاً مساعدة أطفالها والثقة بهم والاستماع إليهم؛ وإذا حدثت حالة عنف رقمي ضد إحدى فتيات العائلة، فمن الأفضل تأجيل معاقبة الفتاة أو التحدث معها بشأن الحدث حتى يتم إغلاق القضية، وضمان سلامتها. فقد يقوم الجناة بردة فعل عنيفة والتسبب في ضرر حقيقي لها إذا أدركوا أن الفتاة بلا حول ولا قوة، لا يساندها أحد ممن حولها. كذلك يجب تنبيه الأولاد الذكور لمدى الضرر الناجم عن التعرض للنساء والفتيات بالعنف، وحثهم على عدم ارتكاب مثل تلك الاعتداءات مع توضيح الأسباب الدينية والقانونية بهذا الخصوص. قد يكون من المهم هنا التنويه الى أن عدد الردود على الاستطلاع الرقمي كان منخفضًا، فمن بين 22 ممن شملهن الاستطلاع، وعانى نصفهن من العنف الرقمي لم يجب على الاسئلة منهن في نهاية الاستطلاع إلا 5 فقط، ويبدو من ذلك أن اهتمام معظمهن كان أكثر في الرد على الأسئلة التي تدور حول أنماط استخدامهن للتكنولوجيا ومنصات

التواصل الاجتماعية، وليس في تشخيص مشكلة العنف الرقمي ومناقشتها وتقييمها بحسب التجارب التي مررن بها، وتضمنت أفعالاً عدائية على الانترنت وأبدين أقل اهتماماً في تقييم الحلول للقضية. يمكن الاستنتاج من هذا أن المشكلة تبدو بالنسبة إليهن أكبر من الحل، وحين طرح السؤال عن سبب تردد النساء في المشاركة في الاستبيان في المقابلات، تراوحت الأسباب المطروحة بين إجهاد الناس بسبب عدم الاستقرار السياسي والمالي، والزيادة الأخيرة في استطلاعات الرأي وكثرة طرح الاستبيانات عبر الإنترنت، والحرص على تجنب الموضوعات الجادة للتركيز على الترفيه، وانعدام الثقة في السلطات ومصادر الاستبيانات، إلى الخوف وثقافة الصمت وإسكات النساء السائدة. يعتقد باسل أن تحفظ الضحية عن الحديث عن الصمت الموضوع قد يكون مبنياً على حالة قضيتها، هل قد أغلقت (بحل أو بدون حل)، أو مازالت سارية، بينما ترى (م1) أن الفتيات تم تربيتهن منذ الصغر على عدم التعبير عن أنفسهن: "أي شيء بنقوله عيب، نحن حتى ما نحكي عن القصص الحلوة، فما بالك بالقصص التي يعتبرها المجتمع سيئة. إذا عبرنا عن أنفسنا، يرصدنا المجتمع أويرفضنا." وتشير مريم إلى أن ضعف الاستجابة للاستبيان لقضية مثل هذه تلمس حياة النساء اليومية أمر يثير الكثير من الأسئلة بحد ذاته.

وفقًا للمشاركات في المقابلات، تبين ان معدل الاستجابة المنخفض هذا ونتائجه لا يمثل حقيقة انتشار الظاهرة في المجال الرقمي اللبناني، بما أن بعضهن قد شهدن على مئات من الحالات من نساء وثقن بهن وشاركنهن حالات العنف الرقمي عليهن، مع الأخذ بالاعتبار أن هناك آلافًا أخرى من الحالات لم يجر الإبلاغ عنها بسبب خوف النسوة امن الفضيحة و إسكاتهن.

لقد تم تهميش النساء من خلال تربيتهن منذ الطفولة على تجاهل ما يتعرضن له من أجل عدم جذب الاهتمام و"الحفاظ على سرية ما يجري في المنزل،" على حد قول (م1)، كما لمست جذر المشكلة عندما طرحت السؤال: "كيف لامرأة مقيدة بقانون الاحوال الشخصية الحالي، ولا تتمتع بحقوقها في حياتها الخاصة المطالبة بحقها في المجال العام؟"

وعلى الرغم من وضوح ووفرة ما يمكن عمله لصد العنف الرقمي ضد المرأة، إلا أن الأزمة المالية الحالية التي تمر بها لبنان أوجدت صعوبات وتحديات حقيقية لتحويل تلك التطلعات البناءة الى واقع معاش. فالمكاتب الرسمية تفتقد أبسط أدوات العمل المكتبية، وليس كل المراكز الأمنية مزودة بأجهزة كمبيوتر أوشبكات اتصال بلإنترنت، بل ويصعب على المواطنين الحصول حتى على جوازات سفر. بالإضافة إلى ذلك، وغالبًا ما تشهد البلاد إضرابات من المعلمين والقضاة والمدعين العامين و، موظفي الدولة، فهذه الظروف يمكنها أن تعيق أي تقدم لحل مشكلة العنف الرقمي ضد المرأة، أو حتى الوصول إلى حلول وأحكام في قضايا قيد النظر في المحاكم منذ ايام الحظر بسبب وباء كوفيد في 2020.

## 2. العنف ضد المرأة على تويتر: دراسة حالة لناشطات نسويات من لبنان[33]

يستخدم هذا الجزء من الدراسة نهجًا تجريبيًا للكشف عن أدلة على أشكال مختلفة من العنف الرقمي ضد المرأة. العينة تخص ٧ لبنانيات معروفات بنشاطهن السياسي. باستخدام واجهات برمجة تطبيقات تويتر Premium، بحثت الدراسة في بيانات تويتر التاريخية - باستخدام اسم كل من تضمنتهم العينة مع كلمات وصفات عربية - لا تُستخدم الا لتوجيه الاهانة والأذى والخوف. الفترة الزمنية للبحث كانت بين شهري يناير 2019 وفبراير 2023.

تم استخدام مجموعتين منفصلتين من الكلمات والأوصاف. تتضمن المجموعة الأولى إهانات عربية صريحة خاصة بنوع الجنس ومصطلحات عنصرية مسيئة، من سبع كلمات، على سبيل المثال „واطية„[34] وتعني „ انها من فئة اجتماعية منحطة.

المجموعة الثانية تتضمن مصطلحات - غير صريحة مهينة للمرأة - باستخدام إثني عشر تعبيراً مثل - ليس لديها كبير - ناقصة عقل - تستحق الضرب - قبيحة - مكانها في المطبخ -ناقصة تربية - بشعة -فلتانة - لم يستطع زوجها السيطرة عليها - او قليلة الأدب.

خضعت مجموعات البيانات الـ 14 للتهذيب، لإزالة أي نتائج خاطئة، وتم إخفاء هوية من وُجهت اليها تلك الكلمات.

ولتحديد الدوائر ومجالات التأثير التي يمكن أن تساهم في فهم لغة الخطاب المستخدمة بشكل بارز ضد النساء في هذه الهجمات الرقمية -

33. This part was conducted in collaboration with Mr. Helmi Noman, the project's research and data science consultant, Gender-based Lab (https://gbvlab.org/)
34. Due to the sensitive nature of these words, they are not mentioned in full here but if more clarification is needed, please contact the research team.

استخدمت الدراسة الرسوم البيانية لفهم العلاقة بين البيانات الأكبر والأهم فقط في موضوع البحث - حيث لم تُظهر البيانات الأصغر ترابطات ذات مغزى.

تم احتساب المصطلحات المسيئة التي ظهرت في التغريدات والردود والتغريدات المقتبسة، كذلك تم تضمين إعادات التغريد، بسبب دورها في تضخيم المحتوى المسيء ضد النساء في التغريدات الأصلية، حتى لو لم تكن إعادات التغريد تلك تُهم على انها تأييداً للمحتوى المسيء.

اظهرت بيانات المصطلحات الصريحة ما يتضمنه الشكل التالي:

الجدول 1: ملخص لعدد المصطلحات الصريحة في هجمات تويتر ضد 7 نساء في عينة تضم ناشطات سياسيًا في لبنان من 2019-2023

| الحساب / نوع المنشور | A | B | C | D | E | F | G* | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعليقات على المنشور | 7734 | 346 | 119 | 117 | 185 | 92 | 45 | 8638 |
| التغريدات | 1552 | 110 | 19 | 26 | 27 | 47 | 26 | 1807 |
| اعادة التغريدات | 1187 | 56 | 48 | 60 | 61 | 5 | 12 | 1429 |
| اقتباس التغريدات | 1152 | 11 | 3 | 20 | 9 | 9 | 5 | 1209 |

*هذا النموذج لحساب غير معروف من تويتر، وتشير عبارة "التعليقات على المنشور" إلى تغريدات مستخدمين آخرين.

بالمقارنة، يلخص الجدول التالي عدد مرات تكرار المصطلحات غير الصريحة المستخدمة لمهاجمة النساء في العينة على تويتر في نفس الفترة الزمنية.

جدول 2: ملخص لعدد المصطلحات غير الصريحة في هجمات تويتر ضد 7 نساء يمثلن عينة من ناشطات سياسيًا في لبنان من 2019-2023

| الحساب / نوع المنشور | A | B | C | D | E | F | G* | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعليقات على المنشور | 607 | 42 | 31 | 35 | 40 | 22 | 5 | 782 |
| التغريدات | 5 | 3 | 0 | 0 | 3 | 1 | 5 | 17 |
| اعادة التغريدات | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| اقتباس التغريدات | 22 | 0 | 1 | 0 | 3 | 0 | 1 | 27 |

*هذه المرأة المستهدفة ليس لديها حساب معروف على تويتر، وتشير "التعليقات على المنشور" إلى تغريدات من حسابات أخرى معروفة.

تظهر الأعداد الكلية على اليمين الاختلاف في القيم العددية بوضوح، وبروز استخدام الإهانات المعادية أو المسيئة جنسياً للمرأة ضد هؤلاء النساء بسبب آرائهن السياسية.

## نتائج دراسة حالة تويتر

لمزيد من الدراسة في جوهر الخطاب الموجه ضد النساء عبر الإنترنت - تم البحث في تويتر عن عينات ضمن بيانات سبع ناشطات معروفات في مجال المناهضة العلنية للعنف ضد المرأة. الدراسة شملت العنف اللفظي الصريح وغير الصريح الذي وُجّه لمجموعتين من النساء العربيات، وقد أظهر تحليل تويتر أن كل امرأة في العينة استُهدفت بلفظ عربي مسيء واحد على الأقل - وان الاهانات الجنسية الصريحة ضمن تلك الألفاظ كانت هي الأكثر استخداماً، كذلك وُجّهت الفاظاً مهينة موارية - غير صريحة في بعض الأحيان ضد النساء، ويبدو ذلك جلياً بوضوح في الجدول الاجمالي أدناه، والذي يبين ضخامة عدد الاهانات برغم عدم ادراج مرات "إعادة التغريد".

جدول 3: ملخص إجمالي عدد التغريدات الأصلية و "اقتباسات التغريدات" والتعليقات عليها، والتي تتضمن اهانات لفظية صريحة وغير صريحة في هجمات تويتر ضد عينة من سبع ناشطات سياسيًا في لبنان من 2019-2023

| عدد الألفاظ المهينة المستخدمة - دون اعادة تغريد | الكلمات الدالة | كلمات البحث المعجمية |
|---|---|---|
| 11654 | مثلاً واطية (i.e., low class) | الفاظ صريحة |
| 826 | ما عندها كبير أو ناقصة عقل أو تستاهل الضرب، أو قبيحة، أو مكانها المطبخ، أو ناقصة تربية، أو بشعة، أو لم تجد من يربيها، أو لا يحكمها زوجها، أو فلتانة، أو نسوية. | الفاظ غير صريحة |

هنا يجب التنويه الى انه - ومن أجل تحليل النتائج الخاصة بالمتورطين بالعنف الرقمي ضد النساء - تم فقط ادراج عدد الألفاظ الصريحة المستخدمة من قبل المهاجمين المرئيين لإحدى النساء.

في الرسم البياني أدناه، يمثل كل لون فئة معينة ضمن المجموعة موضوع البحث، ولفهم الدراسة كلها على نحو أعمق يتوجب إجراء تحليل لفظي للتغريدات لتسمية كل فئة، ولذا قد يكون مفيدًا بشكل عام القيام بمزيد من البحث، لسبر حقيقة التوجهات السياسية لكل واحدة من النساء المشاركات في هذا الاستبيان.

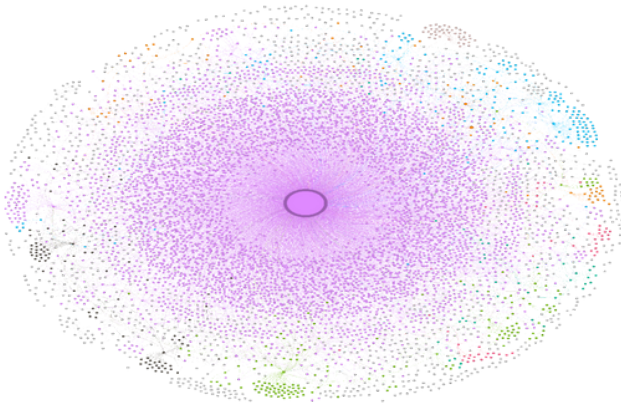

الشكل 7: الرسم البياني: تحليل نوعي لمستخدمي تويتر المشاركين في سلوك العنف ضد المرأة باستخدام الفاظ صريحة ضد ناشطة سياسية لبنانية.

يظهر الرسم البياني لإحدى العينات أعلاه مخططًا فرعيًا كبيرًا للحسابات التي نشرت الاعتداءات اللفظية على أنها مشاركات- ردود - بحق المرأة المستهدفة - ويظهر ذلك في الدائرة الكبرى في المنتصف. المشاركات الأصغر الأخرى تبدو في الشكل كدوائر فرعية متصلة بكثافة بالتغريدات الأصلية، فيما تبين نقاط التأثير الأبعد كل المشاركات التي تذكر اسم المرأة التي تتعرض للعنف اللفظي، وتوضح النقاط على محيط الرسم البياني الحسابات المشاركة في الاعتداءات اللفظية دون ذكر اسم المستخدم الخاص بها.

يكشف تحليل الرسم البياني عما يلي:

- تمثّل القضايا السياسية الخلافية في لبنان - الى حد كبير - الأسباب الرئيسية للمحتوى العدواني، وتستهدف الحسابات المسيئة النساء بسبب التعليقات السياسية التي تكتبها أو تنشرها على تويتر أو وسائل الإعلام الأخرى، وخاصة على التلفزيون. اختار الجناة استهداف النساء شخصيًا بدلاً من الدخول في محادثة حول آرائهن.
- تم استهداف امرأة لبنانية نشطة سياسيًا داكنة الوجه ليس فقط بألفاظ مهينة اعتماداً على الجنس، بل أيضًا بافتراءات عرقية، وأوصاف مثل "قردة" و"سوداء" او "كيس الفحم" و "سليلة الغابة."
- الغالبية العظمى من الحسابات المخالفة تنشر المحتوى المسيء كرد على التغريدات التي نشرتها المرأة المستهدفة. وينشر آخرون تغريدات أصلية تذكر التعامل مع المرأة على تويتر، على ما يبدو للفت انتباهها إلى المحتوى المسيء - وينشر عدد أقل من المستخدمين المحتوى المسيء باسم المرأة المستهدفة فقط.
- المحتوى المسيء، وينشر عدد أقل من المستخدمين المحتوى المسيء باسم المرأة المستهدفة فقط. المحتوى المسيء - وينشر عدد أقل من المستخدمين المحتوى المسيء باسم المرأة المستهدفة فقط.
- يظهر بعض أصحاب المحتوى المسيء في الرسوم البيانية للشبكة كعقد تأثير مع تضخيم المستخدمين لمحتوياتهم عن طريق إعادة تغريدها أو الاقتباس منها.
- تنشر بعض الحسابات المخالفة اسم المرأة المستهدفة، ولفظاً مسيئًا كعلامة تصنيف لإبراز جريمتها، ثم تبدأ حملة منظمة، وتستمر ضدها انطلاقاً من هذا اللفظ، حتى يقترن بها في وسائل التواصل، ويصبح اتجاهاً - ترند - وتتفاخر الحسابات بذلك وتعيد نشره باعتباره دليل من أدلة من أدوات القياس.
- من بين الجناة شخصيات عامة - وبعضهم لديه حسابات موثقة.
- تضيف الحسابات المخالفة أحيانًا صورًا مسيئة جنسيًا أو عنصريًا.
- وهناك دعوات - وان كانت قليلة - تهدد المرأة المستهدفة بالاغتصاب أو القتل.

إجمالاً، تم استهداف عينات لبنانية لناشطات سياسيًا، شهيرات للغاية بتعليقات تضمنت أكاذيب وافتراءات كرد فعل على آرائهن السياسية. تضمنت التعليقات إهانات جنسية صريحة مستهجنة، ولغة معادية للنساء، ومفردات عنصرية. بعض اصحاب الحسابات المسيئة شخصيات عامة معروفة، ولديها حسابات موثقة على تويتر، وثبت ان القضايا السياسية الخلافية في لبنان هي الدافع وراء السلوك العدواني. يتزايد بمرور الوقت استخدام الالفاظ المسيئة حول بعض الآراء أو التعليقات السياسية التي أدلت بها النساء. الإطار الزمني للدراسة والكائن بين يناير 2019 - فبراير 2013 ظهر فيه هذا السلوك العدواني بحق النساء بشكل واضح

## الاستنتاجات والتوصيات

في الختام ، أدى انتشار الإنترنت والأجهزة المتصلة بالهاتف المحمول إلى خلق شكل رقمي جديد من أشكال العنف، شكلٌ موجّه بالدرجة الأولى إلى الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع ، بما في ذلك النساء والفتيات، وهو ما يعكس الواقع المعاش بالفعل، استطلع هذا البحث العنف الرقمي ضد المرأة في لبنان من خلال منهجية مختلطة لجمع البيانات، بما في ذلك مراجعة مكتبية للأبحاث المتوفرة في هذا المجال بالمنطقة وبلبنان، واستبيان الكتروني، ومقابلات متعمقة مع خبراء ثم تم تحليل رسم خرائط بيانات شبكات مستخدمي تويتر المشاركين في هجمات تويتر على 7 ناشطات لبنانيات سياسيات، وبالعودة لما تضمنته الأبحاث المحدودة المتوفرة بشأن العنف ضد المرأة في لبنان، تبين ان هذا العنف ناجم عن مزيج من الثقافة الأبوية والقوانين غير الملائمة والتي تميز بشكل عام ضد المرأة. هناك العديد من الجهود من النشطاء لدعم النساء عبر الإنترنت، تتم بشكل فردي أو بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وقوى الأمن الداخلي الحكومية؛ ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

اتخذ العنف الرقمي ضد المرأة أشكالًا عديدة ، مستخدماً الامكانيات الرقمية الجديدة على مختلف منصات التواصل الاجتماعي، ما انعكس بشكل سلبي جسدياً ونفسياً على النساء مما يوجب على كل من يعمل في هذا المجال الاجتماعي والتكنولوجي المشاركة في منع مثل هذا العنف، لتوفير مساحة رقمية أكثر أماناً للنساء والفتيات على المستويين العام والخاص، خاصة وأن النساء الناشطات في القضايا العامة يتواجدن في الخطوط الأمامية ويتعرضن على الانترنت لمزيد من الاعتداءات العنيفة وتمتد في كثير من الأحيان من العالم الافتراضي إلى الواقع المعاش.

لمكافحة العنف ضد المرأة في لبنان، تم اقتراح العديد من التوصيات العامة بما في ذلك:

**الإصلاحات القانونية**: ضمان حقوق الإنسان والحريات للمرأة بالتساوي مع الرجل، فالعنف الرقمي الحالي ضد المرأة يوضح أن القوانين الحالية ليست كافية لحمايتها من العنف. لقد أصبح من الضروري تطبيق قانون مصاغ جيداً لمعالجة العنف الرقمي وتجريم مرتكبيه، يضع نهاية مرضية للتجربة المؤلمة التي مرت بها المرأة بسبب العنف الرقمي ضدها، ويساعد على استعادة ثقتها في الدعم الحكومي لها كمواطنة، بغض النظر عن الجنس، فمن حيث المبدأ لا يمكن الاستغناء عن قانون موحد للأحوال الشخصية ضمن هذا الإصلاح، وتنفيذ القوانين الحالية على الجميع بنفس الكيفية، دون استثناء، باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد لتقييم فعالية تلك القوانين ونتائجها.

**حملات التوعية والتدريب**: يتطلب محو الأمية القانونية والتكنولوجية القيام بإجراءات عملية فورية، فالنساء في حاجة لدورات تثقيفية حول

حقوقهن لمعرفة ماهية العنف الرقمي، والقنوات المتاحة لحماية حريتهن على الإنترنت وسبل الإبلاغ عن العنف الرقمي، وتشجيعهن على توثيق كل التجاوزات، واتخاذ خطوات لحماية أنفسهن، كذلك فإن دور الأسر حيوي في تقوية مواقف بناتهم أثناء مواجهتهن أي عمل من أعمال العنف ضدهن ويمكن أن يساعد في تخويف المعتدين أو مقاضاتهم، مع ضرورة تربية الفتيان داخل الاسرة على إدراك خطورة الضرر الناجم عن إساءة استخدام الامكانيات الرقمية استخداماً سلبياً، والعواقب القانونية التي تترتب على ذلك بما فيها العقوبات التقنية الممكنة في حالة ابلاغ المنصات الرقمية بهذه الاعتداءات، كذلك هناك ضرورة لكي يتعلم الجميع كيفية استخدام المساحات الرقمية الجديدة المتاحة بطريقة مسؤولة.

‘أعرب النشطاء أيضاً عن اهتمامهم واستعداد بعضهم للمشاركة في ترويج مثل تلك الحملات في المدارس أو الجامعات أو وسائل الإعلام الرئيسية أو عبر الإنترنت لضرورة ذلك.

**بناء القدرات**: يعد دعم منظمات المجتمع المدني في مساعدة النساء على مكافحة العنف الرقمي أمرًا ضروريًا، وذلك من خلال تخصيص مكتب لتوثيق ورصد حوادث العنف الرقمي وغيره، وتخصيص ميزانية للمساعدة في حماية النساء المستضعفات، وتدريب وتوظيف المزيد من العناصر النسائية في مكاتب قوى الأمن الداخلي، لخلق مساحة آمنة يلجأ إليها ضحايا العنف ضد المرأة على الانترنت، وإقامة شراكات مؤسسية بين السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة قدرتها على مساعدة النساء في جميع أنحاء البلاد. قد يلزم أيضًا توسيع التنسيق بين قوى الأمن الداخلي وشركات الاتصالات لمراقبة هوية اتصالات الهاتف المحمول للتعرف على المسيئين وتسهيل الوصول لهم لمحاسبتهم.

**الحلول التكنولوجية**: تستطيع الحكومات أيضاً ممارسة الضغط على منصات وسائل التواصل الاجتماعي للرد بجدية على شكاوى العنف الرقمي من خلال الشراكة معها ومع منظمات المجتمع المدني، لتعديل التدابير الحمائية والوقائية، وتقديم الدعم الكافي للمستخدمين بغض النظر عن الجنسية والعمر والنوع الاجتماعي، إلى جانب تفعيل أدوات الإبلاغ الموجودة، من الضروري ان تُفعّل تلك المنصات آليات الكشف التلقائي عن العنف والتوثيق والرد التلقائي على الاعتداءات الرقمية للمعتدين.

**المجال البحثي**: يمكن إجراء مزيد من البحث حول أسباب عدم استجابة النساء لمثل هذه الاستطلاعات البحثية، فكما هو موضح في المقدمة، كانت النساء مترددات في الكشف عن تجاربهن بأنفسهن، والاعتماد على الناشطات النسويات للتحدث نيابة عنهن، ولذا يمكن اجراء المزيد من الأبحاث حول العلاقة بين الأزمة الاقتصادية الحالية والعنف الرقمي ضد المرأة على وجه الخصوص، والتحديات التي يواجهها النشطاء خلال مساعدة النساء والفتيات، وكذلك اللغة المستخدمة لمهاجمة النساء عبر الإنترنت، سواء بشكل خفي أو علني، ويمكن عمل دراسات مماثلة لما بين ايدينا الآن من داخل لبنان مع التركيز على ما تواجهه اللبنانيات واللاجئات على السواء لسهولة الوصول للمشاركات ممن قد تعرضن للعنف الرقمي في لبنان.